الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تأثير فيروس كورونا على اقتصاديات الدول النفطية
دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

عزيزة شنيتي

لامية لشهب

تحت إشـراف:

د. بودغدغ احمد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

فركاجي سويعد	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مناقشا
بودغدغ أحمد	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
بوريدح صورية	أستاذة محاضرة	جامعة جيجل	رئيسة اللجنة

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تأثير فيروس كورونا على اقتصاديات الدول النفطية
دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

عزيزة شنيتي

لامية لشهب

تحت إشـراف:

د. بودغدغ احمد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

فركاجي سويعد	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مناقشا
بودغدغ أحمد	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
بوريدح صورية	أستاذة محاضرة	جامعة جيجل	رئيسة اللجنة

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَمِنْ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ"

الآية 28 من سورة فاطر

شـــكـــــر و تقديـر

الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل

وكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف د.بودغدغ احمد لقبوله الإشراف على مذكرتنا وكذا على نصائحه وتوجيهاته

كما نشكر كل شخص قدم لنا يد المساعدة ووقف معنا لإتمام هذا البحث ولو بكلمة طيبة

فشكرا لكم جميعا

الإهداء

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والتفاني إلى من كان دعائها

سر نجاحي إلى أمي الغالية

إلى من غادر الحياة وبقيت روحه تؤنسنا أبي الغالي رحمه الله واسكنه

فسيح جناته

إلى من عرفت بجانبهم الطعم الحقيقي للحياة وقاسموني حلو الحياة

ومرها إخوتي "أمير وفاتح"

إلى روح أخي "خليفة " الزكية رحمه الله تعالى

إلى أخواتي سندي في الحياة

إلى كتاكيت العائلة ضرار كوثر أيوب

إلى صديقتي وزميلتي بهذا العمل"لامية"

عزيزة

الإهداء

إلى روح من أنجبتني للحياة رحمك الله وأسكنك فسيح جناته ستبقي في ذاكرتي أمي الحبيبة

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بافتخار ...أرجو من الله أن يمد في عمرك والدي العزيز"نبيل"

إلى سندي في الحياة" إسلام"رفيق" و عبد الرحمن

إلى صديقتي وزميلتي بالعمل عزيزة

لامية

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء وشكر	
فهرس الجداول والأشكال	I-V
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري لفيروس كورونا والنفط	
تمهيد	07
المبحث الأول:الإطار النظري لفيروس كورونا	08
المطلب الأول:تعريف فيروس كورونا	8
المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد19	9
المطلب الثالث: أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي	12
المبحث الثاني:الإطار النظري للنفط	12
المطلب الأول:مفهوم النفط	13
المطلب الثاني: محددات الطلب والعرض على النفط	14
المطلب الثالث:الأهمية الاقتصادية للنفط	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد النفطي	

تمهيد	26
المبحث الأول:الطلب على النفط قبل الجائحة	27
المطلب الأول: نبذة عن الطلب العالمي للنفط	27
المطلب الثاني :مستويات المخزونات النفطية قبل الجائحة	29
المبحث الثاني:الطلب على النفط خلال الجائحة	31
المطلب الأول:انعكاسات كورونا على اقتصاد النفط	31
المطلب الثاني:مستويات النفط خلال الجائحة	33
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على الأسواق النفطية في ظل الجائحة	37
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر خلال فيروس كورونا	
تمهيد	43
المبحث الأول: تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الجزائري	44
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل جائحة كورونا	44
المطلب الثاني: تأثير الجائحة على الاقتصاد الجزائر	45
المطلب الثالث: الآليات المعتمدة في جزائر لمجابهة جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائر	52
المبحث الثاني: انعكاسات الجائحة كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري	54

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا	54
المطلب الثاني: الانعكاسات الإيجابية لجائحة كورونا	58
المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي الحالي للجزائر	59
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المراجع	70
ملخص الدراسة	

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المعدل الأسبوعي لسلة خامات اوبك 2019/2018	32
02	العرض والطلب العالمي على النفط مليون برميل يوميا2019/2018	33
03	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات اوبك 2020/2019	34
04	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع 2020/2019	37
05	تطور الطلب على النفط للفترة 2020/2016	38
06	نمو قطاع المحروقات في الجزائر الربع السنوي الأول من سنة 2017الى 2021	49
07	أثر جائحة كورونا على أسعار النفط	51
08	عدد حالات المصابين والموتى وحالات الشفاء في الجزائر بفيروس كورونا	52
09	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2019-2020	54
10	رصيد الموازنة العامة لعامي 2019-2020	55
11	رصيد حساب الجاري إلى الناتج المحلي لعامي 2019-2020.	56
12	معدلات البطالة لعامي 2019-2020	57
13	مؤشرات أفاق الاقتصادي الكلي الجزائري	60

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمات صحية مختلفة أثرت على العديد من الدول العالم مثل الإيبولا أنفلونزا الطيور وغيرها وما فيروس كورونا مثالا على ذلك ،هذا الفيروس الخفي أرعب دول العالم نظرا لسرعة انتشاره بين الدول وما خلفه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد.

ففيروس كورونا ادخل العالم في أزمة اقتصادية اعتبرت اشد أزمة حدثت بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية، وقد أطلق عليها البعض اسم الحرب البيولوجية. هذه الأزمة الصحية أدت إلى صدمات تلحق بالطلب والعرض إذ بسبب الحجر الصحي دخل الاقتصاد العالمي في الركود مما تطلب وضع سياسات في الاقتصاديات المتضررة تساعد على تجاوز نتائج أزمة كوفيد 19.

ومن أهم المجالات التي أثر عليها الفيروس المستجد قطاع النفط الذي يعتبر الدعامة الأساسية للعديد من الدول في العالم،إذ يعتبر موردها الأول ومصدرها للعملة الصعبة وقد عرفت أسعاره منذ ظهور الجائحة تطورات عديدة إذ انخفضت أسعاره بشكل رهيب نتيجة سياسة الغلق ،هذه العوامل لعبت دورا كبيرا في عدم التوازن في اقتصاديات الدول النفطية.

ومن بين هذه الدول الجزائر كغيرها من بلدان العالم تأثرت بالفيروس المستجد، وباعتبارها بلدا يعتمد في صادراته بشكل أساسي على النفط حيث أثر الفيروس بشكل كبير على الاقتصاد، وادخل الاقتصاد الجزائري في دوامة إذ لم يتعافى بعد من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار البترول، إذ ونتيجة سياسة الغلق وانخفاض الطلب على النفط أصبح الاقتصاد الجزائري هشا في جميع المجالات باعتباره اقتصاد نفطي بدرجة أولى.

1/ الإشكالية

ما هي أهم الانعكاسات الناجمة عن فيروس كورونا على اقتصاديات الدول النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؟

2/التساؤلات الفرعية

- ✓ كيف أثر فيروس كورونا على اقتصاديات الدول النفطية؟
- ✓ كيف أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة كورونا؟

3/فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسة والفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ فيروس كورونا شكل أزمة صحية عالمية أثرت على اقتصاديات الدول النفطية.
- ✓ اثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري كغيرها من دول العالم.
- ✓ الجزائر كغيرها من دول العام اتخذت الحجر الصحي للحد من أثار الأزمة.

4/أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تعالجه، إذ يعتبر فيروس كورونا من أشهر المواضيع التي شغلت العالم أثر بشكل كبير على النفط وعلى الطلب العالمي، إذ تعطلت المصانع وألغيت الرحلات الجوية إذ تهدف دراستنا إلى معرفة أوضاع سوق النفط خلال انتشار الفيروس وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة أوضاع الاقتصاد الجزائري وتأثير الفيروس عليه باعتباره اقتصاد نفطيا بدرجة الأولى إذ أن الوباء ساهم في خفض الطلب عليه.

5/أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

-التعريف بالأزمة الصحية كوفيد 19.

-توضيح تداعيات كوفيد 19 على اقتصاد الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة عامة.

-توضيح الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الأزمة والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة تداعيات الجائحة.

6/ منهج الدراسة

ان موضوع دراستنا يتطلب الاعتماد على:

المنهج الوصفي: من خلال التعريف بجائحة كوفيد 19 والتعريف بالنفط والانعكاسات الفيروس على الدول النفطية.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل أهم الانعكاسات الاقتصادية لفيروس كورونا على

الأوضاع الاقتصادية الجزائرية باستخدام أسلوب الدراسة الحالة.

7/الأدوات المستخدمة

لقد اعتمدنا في بحثنا على عدة مراجع من كتب ومقالات، تقارير وملتقيات وطنية بالإضافة إلى المواقع الرسمية لمختلف الهيئات والمنظمات الدولية.

8/ الدراسات السابقة

أحمد فايز الهرش، أزمة كورونا العولمة ودور جديد للدولة(2020):

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعريف أثر أزمة كورونا كوفيد19 على الجانبين مهمين، تدخل الدولة في الاقتصاد، ونظام العولمة، فسعى الباحث إلى البحث في مظاهر تدخل الدولة في ظل تأثيرات فيروس كورونا كوفيد19 كما حاولت الدراسة التوقف عند آثار الجائحة على العولمة.

ميلود بن خيرة، سعيد طيب: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي(2020):

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح وتبين أثار فيروس كورونا على مختلف القطاعات، وأن هذه الأزمة الأخيرة كغيرها من الأزمات التي سبقتها، كما بينت هذه الدراسة آثار جائحة كوفيد19 على اقتصاديات العالم.

فريد فلاك، أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على اقتصاديات الدول الكبرى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين النموذج 2020:

ولقد حاول الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى استعراض جملة من الإحصائيات حول فيروس كورونا في دول العالم، ووقفت في ظل ذلك على حدود هذه الإحصائيات وتداعياتها على وجه الخصوص على اقتصاديات الدول الكبرى في العالم مثل الولايات المتحدة والصين كدولتين رائدتين في العالم، وخلصت هذه الدراسة على أن الجائحة أبانت على ضعف الأنظمة الصحية في العديد من الدول، إلى جانب إمكانية إعادة تشكيل موازين القوى.

9/ هيكلة الدراسة

انطلاقا من طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة الفصل الأول والثاني نظريان الفصل الأول أساسيات حول

جائحة كوفيد19 والنفط، الفصل الثاني على تأثير الجائحة على اقتصاديات الدول النفطية من خلال تطرقنا إلى عن الطلب على النفط قبل كورونا والطلب على النفط خلال الجائحة وانعكاسات كورونا على اقتصاد الدول النفطية.

أما فصل الثالث فخصص لدراسة حالة الجزائر تناولنا فيه الوضع الاقتصادي قبل كورونا وبعد كورونا بالإضافة إلى سلبيات الوباء وأخيرا تطرقنا إلى الوضع الاقتصادي الراهن للاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري لفيروس كورونا والاقتصاد النفطي

تمهيد

شهد العالم العديد من الأوبئة الصحية أدت إلى إبادة الملايين من البشر، مخلفة آثار جسيمة بشرية واجتماعية واقتصادية، حيث عرف العالم أواخر عام 2019ظهور جائحة كورونا التي يسببها فيروس كوفيد19 في مدينة وهان الصينية، وانتشرت إلى باقي أنحاء العالم خلال أشهر معدودة، أثرت على الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات وتعدى أثرها إلى النشاطات والتجارية العالمية.

ولعل من أهم ما تأثرت هذه الجائحة على أسعار النفط العالمية، حيث كان لها أثر كبير في تذبذب وانخفاض الأسعار منذ بداية الجائحة إلى غاية زوالها.

وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لفيروس كورونا

المبحث الثاني: الإطار النظري للنفط

المبحث الأول: الإطار النظري لفيروس كورونا

عوامل كثيرة ومتنوعة تؤثر في أسعار النفط باستمرار، سواء أحداث سياسية أو أزمات اقتصادية يستجيب لها النفط سريعا فيتأرجح دائما بين الصعود والهبوط، وفقا للمستجدات على الساحتين السياسية والاقتصادية، هذا ما يحدث دائما في الأعوام السابقة، لكن أحداث عام 2020تخلتف كليا جديدة من نوعها بسب انتشار فيروس كورونا في دول العالم.

المطلب الأول: ماهية جائحة كورونا

أولا: مفهوم فيروس كورونا

يعرف فيروس كورونا (كوفيد19) الذي ظهر في مدينة "وهان" الصينية ، لتتحول من مرض إلى جائحة نتيجة انتشارها بشكل واسع في باقي دول العالم ، وهذا المرض معد يسببه فيروس كورونا سارس2 ، وتظهر أعراضه في خلق مشاكل تنفسية لدى المريض تختلف حدتها من شخص إلى آخر وأكثر المعرضين له هم المصابين بأمراض القلب ، الأوعية الدموية ، داء السكري ، الأمراض التنفسية والسرطان وغير ذلك من الأمراض المزمنة غير أن أي شخص معرض للإصابة بمرض وهو مرض تسبب في وفاة الكثير من البشر.[1]

يعرف فيروس كورونا كوفيد19 أنه فيروس معد ينتقل بين البشر ، تبدأ أعراضه كأعراض الأنفلونزا ، يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقه وضيق في التنفس والسعال والصداع ، تظهر أعراضه بعد 14 يوم من الإصابة ، تطور أعراضه إلى التهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم.[2]

ويعرف أيضا : بأنه فيروس حاد وشديد يلازم ويصيب الجهاز التنفسي يكون على شكل كريات مستديرة أو بيضاوية ومتعدد الأشكال في كثير من الأحيان على مستوى الرئتان،

---

[1] سليمان زاوي فرحات، تداعيات **الأزمة الصحية " 19- Co vide" على الاقتصاديات النفطية العربية** –دراسة في الواقع والحلول المقترحة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجلد02 العدد:25 2022 ص 163

[2] بلعبدون عوار، **آليات المحافظة على العمل في ظل جائحة كورونا** ، مجلة قانون العمل والتشغيل ، المجلد 05، العدد01، الجزائر ،2020، ص 76.

الذي ينتقل بشكل أساسي عن طريق القطرات والاتصال ، كذلك عن طريق الانتقال الجوي عندما يتعرض الناس لفترات طويلة لتركيزات عالية في الأماكن المغلقة نسبيا .[1]

مما سبق نستخلص أن فيروس كورونا كوفيد19 هو عبارة عن فيروس جديد قاتل وسريع الانتشار يصيب الإنسان، باعتباره أحد الأمراض والفيروسات الخطيرة التي تهدد البشرية في كل العالم.

المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد19 :

- في 13 جانفي 2020 أين أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلنديا عن أول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد19 لشخص وافد من مدينة وهان الصينية بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاما وهي من سكان مدينة وهان بإقليم هوباي الصيني.
- –في 5جانفي 2020 ظهرت على هاته المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق والصداع.
- في 8 جانفي 2020 سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة وهان إلى تايلاند برفقة خمسة أفراد من أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصا، وفي اليوم ذاته تعرف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلاند أعراض الحمى لدى المسافرة، وبعد أخذ حرارتها وإجراء تقييم أولي لها، نقلت المريضة إلى المستشفى لمزيد من التقصي والعلاج، مما أثبت تعرض المريضة للفيروس، وقد أفادت بزيارتها لسوق الأغذية الطازجة المحلية في وهان بشكل منتظم قبل بدأ ظهور أعراض المرض عليها في 5 كانون الثاني/يناير 2020 غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، وهو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى.

[1] وليد زيادي و حكيم بن جروة ، **تقيم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد (كوفيد 19)** ،مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02، العدد 02، الجزائر ،2020، ص 193.

- في 12جانفي 2020 أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبولميراز(RT-PCR) نتيجة إيجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا، وأكد تحليل التسلسل الجينومي الذي أجراه مركز العلوم الصحية للأمراض المعدية الناشئة التابع لجمعية الصليب الأحمر التايلندية ومعهد الصحة الوطني التايلندي التابع لقسم العلوم الطبية أن المريضة مصابة بفيروس كورونا المستجد الذي تم عزله في مدينة وهان الصينية.[1]

المطلب الثالث: أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

إن الأزمة الصحية التي شهدها العالم جراء انتشار جائحة كورونا صاحبه العديد من التأثيرات على الاقتصاديات الوطنية، والتي نتج عنها انتقال الأزمة الصحية إلى اقتصادية ومن التأثيرات نجد:

1.انكماش الاقتصاد العالمي: شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي وما يزيد أزمات متعاقبة، لم يتعافى من الأولى حتى يدخل في أزمة جديدة، وهو ما جعل معدلات النمو الاقتصادي تعتبر منخفضة مقارنة بالظروف العادية، و الأزمة الصحية في الحقيقة جاءت ولم يتعافى الاقتصاد العالمي من تلك الأزمات السابقة (خاصة الأزمة المالية 2008)، وهو ما زاد من حدة تأثيرها، فخلال 2020تراجع معدل النمو الاقتصادي و انكماش الاقتصاد العالمي عام 2020 بنسبة قدرها 3.2% بعدما حقق نسبة 2.8% 2020) و3.6% (عامي 2019و 2018 على التوالي. [2]

2.تراجع التجارة الدولية: أدت التقلبات الاقتصادية الناجمة عن "كوفيد19" إلى انخفاض كبير في التجارة الدولية خلال عام 2020، بعدما شهدت تقلبات ولكن في الاتجاه الإيجابي

[1] -كرامة مروة واخرون، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي:** تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02/العدد:02، (جوان 2020) ص 310-332.

[2] طيب أسامة، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي –الآثار والإجراءات- جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر مجلة الحوكمة: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد:04، العدد:01 (2020)،ص 77-92.

خلال 15سنة الماضية، غير أن الانكماش الاقتصادي الذي خلفته أزمة "كوفيد19" على التجارة الدولية كان واضحا بسبب سرعتها و كثافة انتشارها، حيث انخفضت تجارة السلع من حوالي 19.5 تريليون دولار عام 2019 (سنة الذروة) إلى حوالي 17 تريليون دولار عام 2020، أما بالنسبة للتجارة الخدمات فكانت أكثر تأثيرا عدم تراجعها منذ 15 سنة فيما بعد عدا عام 2020 أين وصلت إلى أقل من 5ترليون دولار إذ قدرت 6 تريليون دولار2019.

إن التراجع في التجارة الدولية يساهم في انتقال الأزمة من اقتصاد الآخر، وذلك من خلال تراجع سلاسل الإمداد ما يقيد تلبية الحاجيات الموجهة للاستهلاك النهائي و/ أو الوسيط كل هذا يؤذي غلى تراجع الأرباح، أجور العمال و إيرادات العامة (ضرائب ورسوم) وغيرها من المداخل التي تساعد الاقتصاديات الوطنية في ضبط التوازنات المالية والنقدية.[1]

3.الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار المباشر من أهم قنوات انتقال وتوسع أزمة "كوفيد19" إلى أزمة اقتصادية لم يسلم منها أي اقتصاد في العالم، حيث تسببت الأزمة الصحية وعدم اليقين حول وضعية الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس على المستثمرين خصوصا في عام 2020 أين تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي الربع.

4. الأسواق المالية: تضررت الأسواق المالية العالمية بدرجة كبيرة، حيث سيطرت المخاوف في البداية على الأسواق الأسيوية تبعها بعد ذلك باقي الأسواق العالمية، وتأثر القطاع المالي بشكل كبير مع صدمة الإغلاق الكبير للأسواق التجارية وتأثر أنشطة الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق المالية، حيث سجلت أغلب الأسواق العالمية مؤشرات باللون الأحمر نتيجة تصاعد عدد المصابين و الوفيات، حيث سجلت المؤشرات تغير فنجد على سبيل المثال مؤشر" داو جونز الصناعي" سجل قبل الأزمة أكثر من 29000نقطة وبعد الأزمة 19000نقطة، وبنفس الانخفاض تقريبا "استاندرد أند بورز 500" من 3300نقطة قبل

[1] ليلى عشوب و صابرينة لطرش، تدعيات جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الاقتصادية–للفترة 2019–بداية 2022، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد . لبنان 54، ص11.

الأزمة إلى 2300 بعدها،" كاك40"أكثر من 6000 نقطة قبل الأزمة 3800 نقطة بعدها وغيرها من الأسواق التي شهدت تراجع هي كذلك.[1]

نتيجة لتفاقم الأزمة تم إغلاق بعض الأسواق المالية لأيام وأشهر، كما تم تقييد التداول خشية الانخفاضات الحادة بالإضافة لضخ أموال لإنعاش الأسواق والسماح بالبيع على المكشوف بنسب مرتفعة لتنشيط التداول ودعمه.

5.البطالة: تأثرت أسواق العمل في دول العالم من انخفاض كبير في مستويات العمالة والدخل الوطني، ففي عام 2020خسر 225مليون عامل بدوام كامل ما يقدر 8.8% من إجمالي ساعات العمل أي ما يعادل عدد ساعات العمل في عام واحد ويعرض هذا المؤشر القنوات المختلفة التي أثرت بها الأزمة الصحية على أسواق العمل، وبالمقارنة عام 2020ب 2019 انخفض إجمالي العمالة ب114 مليون عامل للبطالة ومغادرتهم مناصبهم المختلفة، وفي المقابل كان من المتوقع أن تستحدث ما يعادل 30مليون وظيفة في عام 2020 لولا انتشار الجائحة،وهو ما أدى لاتساع فجوة النقص في فرص العمل القائمة أصلا قبل انتشار الجائحة وارتفاع مستويات الفقر وما يسببه من تدهور المعيشي على مختلف الأصعدة.[2]

المبحث الثاني: الإطار النظري للنفط

تعتبر الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها المجتمعات والأمم، فكل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة، فهي تستخدم في تشغيل المصانع وتحريك مختلف وسائل النقل، وتشغيل الآلات المنزلية المختلفة وغير ذلك من الأغراض.

---

[1] وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية، أزمة فيروس كورونا كوفيد19 تدعيات الصحية والنفسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافة، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، المجلد12، العدد01، سطيف 2012.

[2] سلميان زواوي فرحات، تداعيات الأزمة الصحية "covid19 "على الاقتصاديات النفطية العربية –دراسة في الواقع والحلول المقترحة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد:02،العدد:25، السنة:2022، الصفحات(163/142).

المطلب الأول: مفهوم النفط

يعتبر النفط الذي هو من أهم مصادر الطاقة في العالم حيث أصبح " الاقتصاد البترولي موضع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدرسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية للعديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوربية .[1]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة البترولية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء.

تعريف النفط:

لقد تعددت التعريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل بيه الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط، نظرا للأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تماثل الذهب في الاقتصاد العالمي.

"وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد كلمة نفط تعني البترول أو الزيت البترول".[2]

«البترول، زيت البترول = النفط =petroleum"، وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا توحيد المصطلح برميل نفط = برميل بترول

إن البترول هو عبارة مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، " فهو مادة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون ، هو بنفس الوقت مادة مركبة لأن

[1] –محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص03 .

[2] –أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، الطبعة الجديدة، 1990، ص 323.

مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة ، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي ، فينتج عنها في منتج بترولي ذو خصائص .[1]

ومما سبق يمكننا أن نعطي التعريف الآتي للنفط: النفط هو عبارة عن سائل زيتي وكثيف، ويحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر داكن، وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون، ويتميز برائحة وقوية وقابلية خارقة للاشتعال.

المطلب الثاني: محددات الطلب والعرض على النفط

يعتبر الطلب على الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث انه من الملاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية يستندون إلى كميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

أولا: مفهوم الطلب العالمي على النفط

يتحدد الطلب على النفط بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذا المورد، ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نمو متزايد سواء في شكله الخام أو في صور منتجات بترولية ، ويعتبر الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي أسعارها تتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم أسعارها تلك المنتجات التي من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.[2]

ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذا الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره.

[1] –مصطفى ديبون، ما هو البترول؟ الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية، 1981، ص 280 .

[2] نبيل جعفر عبد الرضا. اقتصاد النفط، ط1، إحياء التراث العربي، بيروت. ص93.

وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا ناتج أن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص في المدى القصير، لأن المستهلك يكون مرتبط بإشباع حاجته الضرورية من النفط الخام، ولا يكون في تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة، وفي حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط بمقدار طاقته التخزينية ، وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير في المدى القصير.

***العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط الخام:**

يتحدد الطلب على النفط الخام بحسب حاجة الدول المستهلكة والمتمثلة في دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية (دول وكالة الطاقة الدولية) وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك في المجموعة والعالم ، بالإضافة الحاجة المتنامية لمجموعة الدول الآسيوية الصاعدة من الدول النامية كالهند والصين وحاجة روسيا وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق ،وفي المجموع تستهلك هذه الدول حوالي 80% من الاستهلاك العالمي للنفط الخام، وهذا ما يجعلها مؤثرة على السوق العالمية النفطية.

ومما سبق ذكره فإن الطلب على النفط يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم فيها هذه الدول بشكل كبير وهي كالآتي:

أ-**معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر النفط أساسيا في العملية الإنتاجية، وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي حيث أن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي، ويعكس الطلب العالمي على النفط مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم.

ب-**سعر النفط الخام:** يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على النفط الخام، وتكون العلاقة بينهما عكسية حيث تاريخيا كل انخفاض في سعر النفط تقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة ، كما يوجد اختلاف في قاعدة تحديد سعر النفط من خلال محاولة

الدول المنتجة جعله سلعة إستراتجية، وقاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع ونظرا التنوع التكاليف في الصناعية النفطية، حيث أنه كلما ارتفعت التكاليف هذه الصناعة يرتفع الحد الأدنى لسعر النفط، حيث تعمل الدول المستهلكة على اعتبار النفط سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه وذلك من أجل بقاء الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه.[1]

ج-**المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد حجم على النفط، ويزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف يرتفع أيضا الاستهلاك العالمي من النفط، كما يرتفع استهلاك في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في الوسطى والجنوبية الدافئة.[2] كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب العالمي للنفط .

د-**النمو السكاني:** يعتبر تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط عاملا أساسيا، حيث كلما كان عدد سكان كبيرا ومتزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد.

بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم ،غير أن تأثيره على الطلب العالمي يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى الإنتاج والدخل القومي ، فالمناطق المتقدمة صناعيا بشكل نهائيا 18% من سكان العالم ، غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من النفط العالم ، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30 % فقط من النفط العالمي.[3]

[1] – محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] –حاج بن زايد، مرجع سابق، ص 320

[3] –صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر ،2000، ص

ثانيا: العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر العرض الجانب الثاني من معادلة سعر النفط بحيث أنه يؤثر عليه بطريقة مباشرة،

فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار الانخفاض والعكس صحيح.

1.مفهوم العرض النفطي: يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، وذلك بغية تلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض النفطي في كل من النفط المنتج كما قد يضاف له جزء الاحتياطي استعدادا لمواجهة إي زيادة غير متوقعة في الطلب، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك نظرا للعقبات التالية:[1]

- عقبات فنية خاصة بالطاقة القصوى للإنتاج والتخزين والنقل.
- عقبات اقتصادية متعلقة بنقص الاستثمارات النفطية في المدى القصير.
- محاولة الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة بغية الإبقاء على الاستمرار.

يرتكز إنتاج النفط وعرضه في البلدان النامية من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة خارج أوبك، وهذا ما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في الجانب العرض النفطي.

2-محددات العرض النفطي في الأسواق العالمية:

يتأثر العرض النفطي بالعديد من العوامل والأسباب التي تؤثر العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ومن أهم العوامل:

[1] -محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص115

أ-**الطلب على النفط:** انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، يعد الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث أن رفع المنتج من عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية محدد وفق ارتفاع الطلب، أما إذا حدث نقص في الطلب فان ذلك ينفع المنتج إلى تقليص الكميات المعروضة للنفط، وبالتالي تلك العلاقة بين الطلب والعرض علاقة طردية متداخلة فكل يؤثر على الآخر، ومنه فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس على الأسعار مباشرة، كما أن الاستقرار السياسي وعامل المناخ كلها تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الكميات المعروضة.

ب-**الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد إن هناك إمكانية لزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو حفر أبار جديدة، فالدول المنتجة من خارج أوبك كثفت هذه العمليات وذلك بعد تضررها من تخفيض العرض النفطي للدول أوبك في أزمة سنة 1973.[1]

وحسب إحصائيات 2005 فان الاحتياطات النفطية التي تستخرج يوميات تقدر ب55مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجز سنة 2020 في المعروض النفطي يقدر بحوالي 19 مليون برميل يوميا.[2]

ج-**تكلفة الإنتاج:** هناك علاقة عكسية ما بين تكلفة استخراج النفط وتكراره والكميات المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، وذلك لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه، وعلى أساس

[1] -بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجيستر، جامعة جزائر 36،2002، ص44.

[2] -جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات، حالة الجزائر 1970-004 ، مذكرة ماجيستر تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007، ص42.

يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية، بسبب تكاليفه المنخفضة من حيث استخراجه وتكراره .

د-سعر النفط الخام: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه وبالتالي انخفاض الأسعار، هناك علاقة طردية مابين أسعار النفط والعرض النفطي، فكلما ارتفعت الأسعار تؤدي إلى تشجيع الدول المنتجة إلى رفع من قدرتها الإنتاجية وزيادة عرضها النفطي من أجل الحصول على موارد أكبر من لخدمة مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية والعكس صحيح.[1]

ثالثا: تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب

يتحدد سعر النفط في المدى القصير بتوازن كل من العرض والطلب على النفط في السوق العالمية، أما في المدى المتوسط والطويل فالميكانيزمات التي تحدد السعر يتعلق بمدى استجابة العرض والطلب النفطي للتغير في السعر، حيث أنه كلما طالت الفترة تحصل تغيرات على السعر، كما أنه يمكن لصحة التنبؤات حول التغيرات أن تساعد على استجابة حسن من طرف المنتجين والمستهلكين في السوق النفطية.

1-تحديد سعر النفط في المدى القصير: يتحدد سعر النفط الخام في المدى القصير بتوافق كل من العرض والطلب على النفط، حيث أنه في الفترة القصيرة لا تكون هناك استجابة لعرض النفط مع الطلب عليه للتغير في السعر حيث أن ثبات السعر يتمثل في تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع وبعض الضرائب، ولهذا فسعر النفط العالمي يتحدد مقارنة بأسعار أكثر الخامات النفطية تكلفة وهو خام برنت وخام غرب تكساس، وفي المدى القصير يكون الطلب على النفط متأثرا بالنشاط الاقتصادي ومخزون النفط وعامل المناخ، أما عرض النفط

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008، مذكرة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009/2008، ص75.

فلا يتأثر بالسعر لأن حجم الإنتاج يكون مرتبطا بقرارات الدولة المنتجة أما الشركات النفطية البترولية، ومن الصعب أن تقوم بتخفيض إنتاجها مع انخفاض الأسعار، حيث أنها تعمل على حث الدول المنتجة على زيادة إنتاجها ، وكل هذه العوامل تؤكد قلة مرونة عرض النفط للتغير في السعر في المدى القصير مهما تغيرت الأسعار أدت إلى تطبيق طرق جديدة في تسويق النفط .[1]

2-تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل: ويرتبط استجابة عرض النفط للتغير في السعر بهوية المنتج حيث أنه لزيادة العرض في المدى المتوسط والطويل الأجل يجب الرفع من وتيرة استغلال الآبار، وكذلك العمل على حفر آبار جديدة، وكل هذه الإجراءات تأخذ وقتا طويلا، أما بالنسبة لتخفيض العرض في فيقابل عدة صعوبات كتقليص مداخيل الصادرات وبالتالي الإضرار بميزان المدفوعات ولذلك يعمد المنتجون على مواصلة الإنتاج وتخزينه، و من جانب الطلب على النفط فإنه يكون من أجل تحويله إلى منتجات مكررة حتى يسهل استعماله في الحياة اليومية، ومنه فإن استجابة التغير للسعر من طرف المستهلكين تكون متأخرة وتأخذ بعض الوقت.

إن التنبؤ بالسعر في المدى المتوسط والطويل يكون صعب جدا وذلك نظرا لخضوعه لعوامل متشابكة ومتداخلة، كما أنه يتم بواسطة النماذج القياسية و التحليلات الفنية الأساسية والتي تكون من خلال تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات وبناء النماذج التي تشرح هذه العلاقة، وفي الأخير يتم إجراء محاكاة حول السيناريوهات المحتملة لتطور السعر وتأثيرها على السوق في المدى المتوسط والطويل.[2]

3- تحديد السعر العادل للنفط الخام: إن السعر الذي توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب زيادة الطلب العالمي على النفط ويحقق عوائد مجزية للشركات

[1] جمعة رضوان، مرجع سابق، ص40.

[2] المكرطار فائزة، التنبؤ بأسعار النفطية المرجعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر،2000، ص147.

النفطية وتعويض مرضي للدول الصناعية لإبقاء السعر منخفض، كل هذا يجب أن يراعي في تقديره المبادئ التالية:

*زيادة سنوية في السعر من أجل مواجهة التضخم المستورد.

*بما أن النفط الخام مورد ناضب يتناقص بنمو الطلب العالمي عليه وهذا من خلال اتفاقية طهران 1971 إلا إذا لم تعد سارية المفعول.

*تصحيح سعر النفط حسب القيمة الحقيقة للدولار الذي يسعر النفط به وهذا ما أكدته اتفاقية جنيف الأولى 1972و جنيف الثانية 1973.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط

للثروة النفطية أهمية كبيرة لا تعد، فهو السلعة الاستراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن، فهي المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك الاقتصاد العالمي، حيث اعتبر العديد من العلماء بأن الطاقة أصبحت تشكل عاملا جيدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

نجد أن الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب، أوفر وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والنقل و القطاع الزراعي ..الخ من القطاعات الاقتصادية التي تشكل النابض للاقتصاد العالمي وبهذا أصبح النفط هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد العالم.

شملت هذه الأهمية كل القطاعات الاقتصادية وسنحاول أن نبرزها في بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتجية:

1-أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي:

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل تام، مما يؤذي إلى خلق أزمة خطيرة تزعزع الاقتصاد الدولي، لهذا

يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

النفط هو الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع فهو يستخدم كوقود للصناعات الثقيلة والخفيفة،[1] وبما أن قطاع البترول يشكل القطاع المتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من مده باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية، الاستفادة في المقابل من منتجاته كمواد أولية في صناعات أخرى.[2]

2-أهمية الثروة في القطاع النقل:

النقل هو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية، فهو يساعد في إيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها سواء كانت سلع أو زراعية أو صناعية أو حتى المواد الأولية أو غيرها من المناطق الإنتاج والاستخراج إلى لمناطق والاستعمال النهائي.

3- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

ظلت الزراعة ولعقود طويلة من الزمن تعتمد على الجهد العضلي لإنسان والحيوان وتتم بطرق بدائية، وفي مختلف مراحلها الإنتاجية، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية توالت الاختراعات في مجال الزراعة، وما عزز هذه الاختراعات وأعطها أهمية وزاد في تطورها هو

[1] مساعد ناصر جاسم العواد، نظرة تحليلية لأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، كلية الهندسة جامعة الملك سعود الرياض، المملكة السعودية، ص1-2.

[2] -التقرير الاستراتجي 2001-2002، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، ص570

اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر البتر وكيمائية والتي ساهمت وإلى بعيد في تحقيق التقدم الزراعي.[1]

4-الأهمية السياسية للثروة النفطية:

يتميز النفط بمزايا جهلت منه مادة حيوية، ووضعته موضع صدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى، وهذا ما جعل الصراع عليه يحتدم بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه، الذي يزداد كل يوم، وبذلك أصبح النفط الركن الأساسي في استراتيجيات الدول، إذ أنها أصبحت تدرك أن النفط مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور، فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لا بد أن يحصل على استقلال تام من حيث الطاقة وهذا لن يتحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للنفط، حيث سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي،وهذا ما جعل العلاقة بين السياسة والنفط علاقة جد وطيدة وأصبح بذلك محورا في السياسة الدولية.

إن النفط والسياسة متغيران لا يمكن الفصل بينهما، فكل متغير يتحكم في الآخر، فالسياسة تؤثر في النفط والنفط يؤثر في السياسة، فالنفط أصبح ملازم كل العلاقات الدولية.[2]

[1] طرش فاتح وآخرون تأثير جائحة كورونا على الطلب العالمي للنفط خلال فترة 2019-2021، كلية العلوم الاقتصادية،قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج،2021/2020 ص 18

[2] طرش فاتح وآخرون مرجع نفسه، ص ص 19-20

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية ذات أهمية اقتصادية وسياسية، نظرا للخصائص التي يتمتع بها المورد، كما أنه هو السبب الرئيسي اليوم للصراع الدولي القائم، ويتأثر النفط بالعديد من المتغيرات.

مع نهاية سنة 2019 وبداية 2020 تفاجا العالم على جائحة خطيرة وهي ظهور وباء كورونا في جميع دول العالم، نتيجة لهذا وجهت جائحة كورونا(كوفيد19) ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي، مخلفة هشاشة على النطاق البشري والاقتصادي.

الفصل الثاني:

تأثير فيروس كورونا على

الاقتصاد النفطي

تمهيد:

شهدت أسواق النفط العالمية تضررا من تبعات جائحة كورونا ما تسبب في انخفاض الأسعار، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يعاني من الهشاشة خاصة الدول النفطية مع أن النطاق الاقتصادي للجائحة لن يتضح قبل مرور الوقت والخسائر المادية ستكون كبيرة وطويلة الأمد.

وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الطلب على النفط قبل الجائحة

المبحث الثاني: الطلب على النفط خلال الجائحة

المبحث الأول: الطلب على النفط قبل الجائحة

لقد تغيرت خارطة الطلب على النفط كثيرا في القرن الحالي، إذا تراجع الطلب على النفط في مجموعة البلدان التي كانت تعد الأكبر استهلاكا للنفط على مستوى العالم وهي: دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وارتفع الطلب على النفط في الدول النامية.

وتشير التوقعات إلى استمرار انخفاضه في المجموعة الأولى وارتفاعه في المجموعة الثانية، ورغم تباين الآراء حول ما ستؤول إليه سوق النفط العالمية في المستقبل إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على الطلب العالمي على النفط سيرتفع في المستقبل المنظور وان اختلفت التوقعات بشأن حجم الارتفاع المرتقب.

المطلب الأول: لمحة عن الطلب العالمي للنفط

قبل الجائحة عرفت أسعار النفط تطورا ملحوظا، حيث بدأت بوادر انفراج الأزمة الاقتصادية العالمية سنة2008 وقد بدأت موجة التفاؤل بهذا النمو الاقتصادي القوي ،إذ قدم صندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي" آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر قبل الجائحة ، على مراجعة توقعاته المذكورة في تقرير شهر أبريل ليضيف 0.1 % زيادة في المعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة قبل الفيروس.[1]

وقد أتت هذه المراجعة نتيجة لتحسين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي في كل منطقة اليورو، واليابان وآسيا الصاعدة وروسيا، نتيجة لأداء الاقتصادي الأفضل من المتوقع قبل الفيروس ،وقد أشار صندوق النقد إلى أنه بناء على تعاف أقوى من المتوقع قبل أزمة كورونا في كل من منطقة اليورو واليابان وكندا، فإنه بات يتوقع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

[1] – سهام، حسين البصام. مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في أعداد الدوازنة العامة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36. ص15.

في البلدان المتقدمة خلال هذه الفترة لتبلغ 2.2% بدلا 2 %كانت متوقعة في السابق،وأشار الصندوق إلى توقعه بانخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة قبل الجائحة ،وذلك بناء على انخفاض معدل النمو في البلدان المملكة المتحدة ،ولعدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث يرتكز التوقع على عدم التغير السياسات بعد أن كان يرتكز هدا التوقع على تنشيط مالي مدفوع بخطة خفض الضرائب التي يتبنها الرئيس الأمريكي ، ومن المحتمل إذا بعد إقرار خطة خفض الضرائب مؤخرا في الولايات المتحدة أن يعدل الصندوق توقعاته للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي سيميل النمو للزيادة في العالم المتقدم ككل نظرا للمكانة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد في العالم.

كما قدر الصندوق تقديراته للنمو في الأسواق الصاعدة والدول النامية قبل أزمة كورونا ويرجع ذلك في الأساس إلى تعديل توقعاته للنمو إلى الصين 6.8 بدلا من 6.6 ،نتيجة لتحسين أداء وتحسن الطلب الخارجي ،كما توقع الصندوق ارتفاع معدلات النمو،حيث سيستمر الأداء الاقتصادي الصيني قويا بدفع من استمرار تطبيق السلطات لمزيج من السياسات التوسعية لتحقيق الهدف المخطط القاضي بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي قبل الفيروس.

الخلاصة التي ذهبت إليها التوقعات إذا هي أن العالم على الأرجح سيشهد خلال هذه الفترة نمو اقتصادي جيدا، ولا يوجد خلاف كبيرا بين توقعات صندوق النقد ومنظمة التعاون الاقتصادي سوى فيما يتعلق بالصين فقط، فحين يرى الصندوق أن النمو سيستمر في الارتفاع تميل المنظمة إلى ترجيح كفة انخفاض معدل النمو، وتحتل الصين والهند أهمية كبيرة في تقرير الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة بشكل عام يعود إلى نمو الطلب في هذين البلدين.

المطلب الثاني: مستويات المحزونات النفطية قبل أزمة كورونا

أولا: مخزونات النفط العالمية:

بلـغ إجمـالي المخزونـات النفطيـة العالميـة التجاريـة والاسـتراتيجية نحـو 8842مليـون برميل في سنوات قبل فيروس، مرتفعا بنحو 750مليون برميل مقارنة بسنوات الماضية، وهو ما انعكس مباشرة على حركة أسعار النفط هبوطا وصعودا.

كما بلغ مخزون النفط الخام على متن الناقلات 164مليون برميل قبل أزمة كورونا، بزيـادة 120مليـون برميـل مقارنـة بـالفترة السـابقة، كمـا شـهد المخـزون التجـاري فـي الـدول الصناعية تزايد مستمر ليبلـغ 3010ملايين برميل وذلك وفقا للبيانات المتوفرة لدى الأمانة العامة ل "أوبك."

كما أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية بلغت مستوياتها نحو 64.2 يوم من الاستهلاك، و هو مستوى أعلى من المسجل والبالغ نحو 58.2 يوم من الاستهلاك، فيما بلغ المخزون الاستراتيجي الأمريكي 695 مليون برميل.

ثانيا: ارتفاع مخزنات النفط الخام لأعلى مستوياتها

ارتفعت مخزونات الولايات المتحدة الأمريكية من خام النفط التجاري، لتصل إلى 460.6 مليون برميل، بزيادة بنحو 5.5 مليون برميل عن مخزونات.

وتعد المستويات الحالية للمخزونات الأمريكية من النفط، وأشارت البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى ارتفاع إنتاج أمريكا من خام النفط، بنحو 100ألف برميل يوميا، ليبلغ معدلات الإنتاج اليومية من خام النفط الأمريكي نحو 12.2مليون برميل يوميا.[1]

[1] Manila ;p (15/04/2023) covid 19economic impact could reach 8.8trillion globally –new adb report consulted le 15/04/2023sur website of Asian development bank https//www.adbo.org/news/covid19-economic.

وتتزامن البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، مع التوترات من التي يشهد أسواق النفط العالمية وحالة الترقب، المرتبطة بالتخوف من انخفاض المعروضات العالمية من النفط ،مع تشديد الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات المفروضة على إيران ،والنفط الإيراني. [1]

ثالثا: النفط بأعلى مستوياته

بفضل المخزونات في الأسواق العالمية، 75 دولار للبرميل ليبلغ أعلى مستوياتها قبل أزمة كورونا بعدما عزز تقرير للقطاع بشأن مخزونات الخام في الولايات المتحدة، وجهات النظر بشأن شح الإمدادات في السوق مع تنامي السفر في أوروبا وأمريكا الشمالية .

وقال مصدر بالسوق إن معهد البترول الأمريكي أفاد بأن مخزونات الخام تراجعت بأكثر من المتوقع 7.2 ملاين برميل، ومن المقرر صدور أرقام المخزونات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ،وصعد سعر خام برنت 81سنتا، إلى 75.62 دولار برميل ،بعدما لامس أعلى مستوياته حيث وصل 75.64دولارا.وارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49سنتا أو ما يعادل 0.7 في المئة إلى 73.34 دولار للبرميل ليقترب بذلك من أعلى مستوى ،وارتفع سعر برنت أكثر من 45 في المئة بدعم من تخفيضات الإمدادات التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) ومع تنامي الطلب بفضل تخفيف قيود الحد من انتشار فيروس كورونا. ويتحدث بعض التنفيذيين في القطاع عن عودة الخام إلى سعره 100 دولار للبرميل.[2]

[1] World economic forum .global economic prospect. slow growth and policy challenges avril2023.

[2] Patrick Artus, Antoine D'utume, Philippe Chalmin, Jean Marie Chevalier, les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, conseil d'analyse économique, direction de l'information.

المبحث الثاني: الطلب على النفط خلال الجائحة:

أثر فيروس كورونا بشكل كبير على الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم، خاصة الصين التي تعد اليوم المستورد الأكبر للنفط الخام، وقد تعطلت المصانع وألغيت الآلاف من الرحلات الجوية العالمية، بينما أصبح تفشي فيروس كورونا الذي بدأ في وهان بالصين وباء عالميا.

المطلب الأول: انعكاسات كورونا الاقتصاد النفطي

قبل تفشي فيروس كورونا سجلت مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضا لتصل حوالي 0.0083 برميل يوميا، بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ، في أعقاب انتشار فيروس كورونا ، قامت الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل النمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو0.6مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك حوالي 3.0 دولار للبرميل ليصل 62.9 دولار للبرميل خلال سنة 2019، وقد كان لكل من الطلب الموسمي القوي على النفط خاصة من آسيا ، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية لتلبية الطلب على المنتجات النفطية الشتوية، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر من عام 2019بأعلى زيادة شهرية منذ شهر أفريل 2019 . والشكل التالي يوضح ذلك.[1]

[1] -Panorama, l’offre et la demande de pétrole, www2.ac-lyon.fr consulté le 27/04/2023 à 15h38, ifp-innovation énergie environnement, 2009 ,

شكل رقم01:المعدل الأسبوعي لسلة خامات أوبك 2019/2018

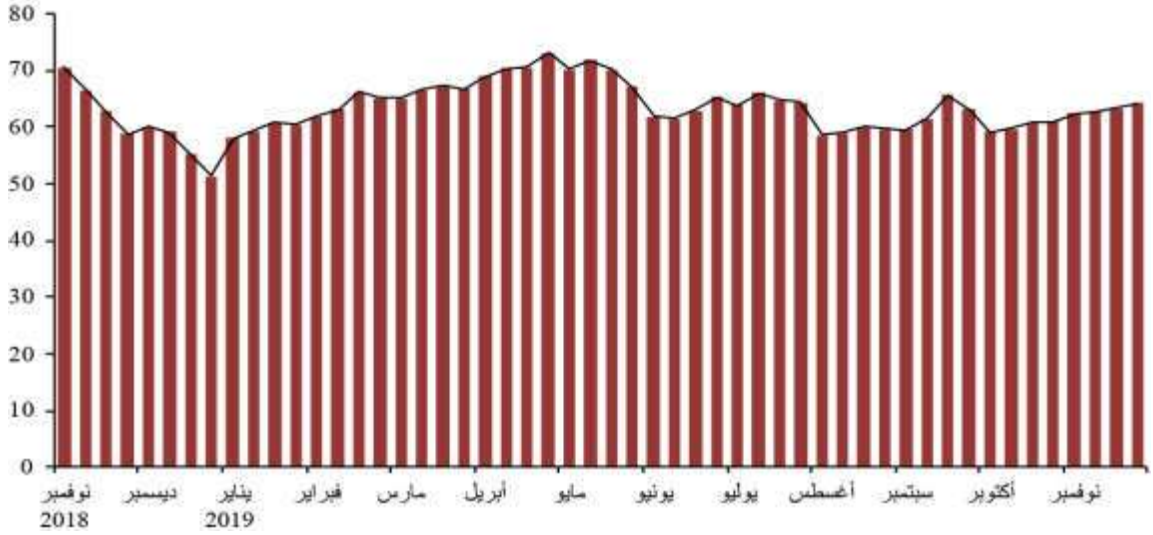

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2020، ص18.

من خلال الشكل رقم نلاحظ انه شهد سوق النفط العالمي قبل اجتياح فيروس كورونا ارتفاع في مستوى العرض والطلب وسنوضح ذلك من خلال عرض كمية الطلب والعرض لشهر نوفمبر 2019

*ارتفع الطلب العالمي على النفط شهر نوفمبر بمقدار 300000برميل يوميا ليصل إلى حوالي 102.1 مليون برميل يوميا حيث ارتفع طلب المجموعة الصناعية بنسبة0.2 بالمائة مقارنة بمستويات الشهر السابق ليصل الى53.9 مليون برميل يوميا.

ارتفعت الإمدادات المعروضة من النفط خلال شهر نوفمبر 2019 بمقدار 300ألف برميل يوميا، ليصل إلى 101.5مليون برميل يوميا، حيث ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.6% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل 66.8 مليون برميل يوميا،

بينما انخفضت إمدادات الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 0.3 % مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 34.7 مليون برميل يوميا[1].

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل02:العرض والطلب العالمي على النفط مليون برميل يوميا خلال2019/2018

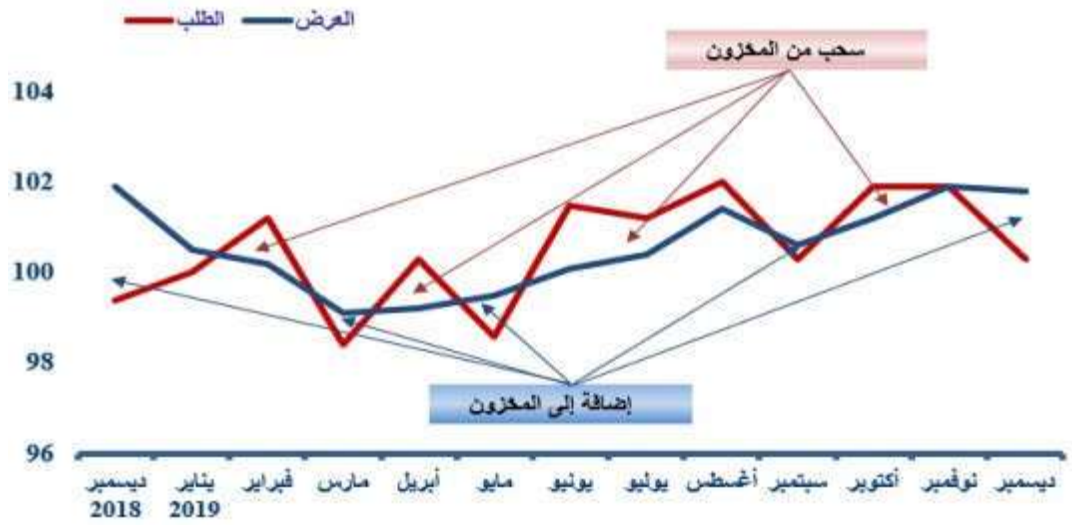

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فيفري2020 ، ص02.

المطلب الثاني: مستويات المخزونات النفطية خلال جائحة فيروس كورونا

أولا: أسعار النفط

انخفض معدل أسعار خامات أوبك خلال شهر مارس 2020 بنسبة 38.9% (21.6 دولار للبرميل) مقارنة بشهر فيفري، وهو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ليصل إلى 33.9 دولار للبرميل، وقد كانت للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid19) ، التي دفعت جميع دول العالم[2]

[1] لطيفة قعيد، أوضاع سوق النفط في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد المجلد 2، العدد2 2020 ص 140

[2] – الوليد أ.ط، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، إ مارات العربية المتحدة،2020/05/21 ص15.

تقريبا إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر ، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام، دورا رئيسيا في انهيار الأسعار خلال شهر مارس 2020 إلى أدنى مستوى لها شهر سبتمبر 2023.[1] والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم03: المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2020/2019 (دولار/برميل)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فيفري2020 ص 01

هذا وتشير أحدث التقديرات لمنظمة أوبك إلى تراجع المتوسط الشهري لسعر سلة خاماتها إلى 18.11 دولار للبرميل خلال شهر أفريل ، أي بنسبة انخفاض تبلغ 46.6% مقارنة بالشهر السابق ، كما تتوقع المنظمة تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك في عام 2020 إلى 44.9% دولار للبرميل ، وهو مستوى يقل بنحو 19.95 دولار للبرميل مقارنة بعام 2019.[2]

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أ) النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية ، www.oapecor.org, ماي 2023 .

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (ب) ، تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (covid-19)2020

ثانيا: الطلب العالمي للنفط خلال الفترة 2019-2020

أشارت منظمة أوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020، إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تأثرت سلبيا بتفشي الوباء ، لاسيما وقود الطائرات حيث كانت مصادر رئيسية للنفط، ولوحظ نمو الطلب في الصين منذ عام 2003، وتضاعف استهلاك وقود الطائرات إلى الطلب العالمي إلى 3 أضعاف حيث بلغ حوالي 10%عام 2019 ، وبالمثل زادت حصة الصين من استهلاك البنزين في الطلب العالمي على البنزين من 4.7 في المائة إلى 12 % في عام 2019 ، كان وقود الطائرات أكبر منتج نفطي متزايد في قطاع النقل من حيث النسبة المئوية ، ليس فقط في الصين ولكن أيضا على مستوى العالم .[1]

كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة آسيا ، من ناحية أخرى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية ، بما في تشغيل المصافي مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن.

أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول(أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على أرجح ، بسبب حرب الأسعار التي شنتها المملكة العربية السعودية في 7مارس، والتي تسببت في سقوط سعر النفط الخام إلى أدنى مستوى منذ نحو 20 عام،ففي 5مارس 2020، اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا ، وفي اليوم التالي رفضت روسيا الاقتراح،

[1] Opec april 2023

مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية . وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين ، حيث وصل سعر الخام غرب تكساس إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 مليون دولار للبرميل في جلسة منتصف 20مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع انتعاش أسعار النفط ببطء بحيث لاتصل 40 دولار للبرميل حتى نهاية عام 2020.[1]

ثالثا: المخزون العالمي للنفط سنة 2020

انخفض إجمالي المخزون العالمي في نهاية الربع الثالث من عام 2020إلى 9.868 مليار دولار برميل مسجلا بذلك انخفاضا بنحو 267 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاع بنحو 696مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي ،الشكل التالي.

[1] رياح وهان نغوين ، التعامل مع صدمة مزدوجة : جائحة كورونا فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط 2023/05/01 www.albankadawli.com

الشكل 04 : تطور المحزونات النفطية العالمية في نهاية الربع (2019-2020) (مليار برميل)

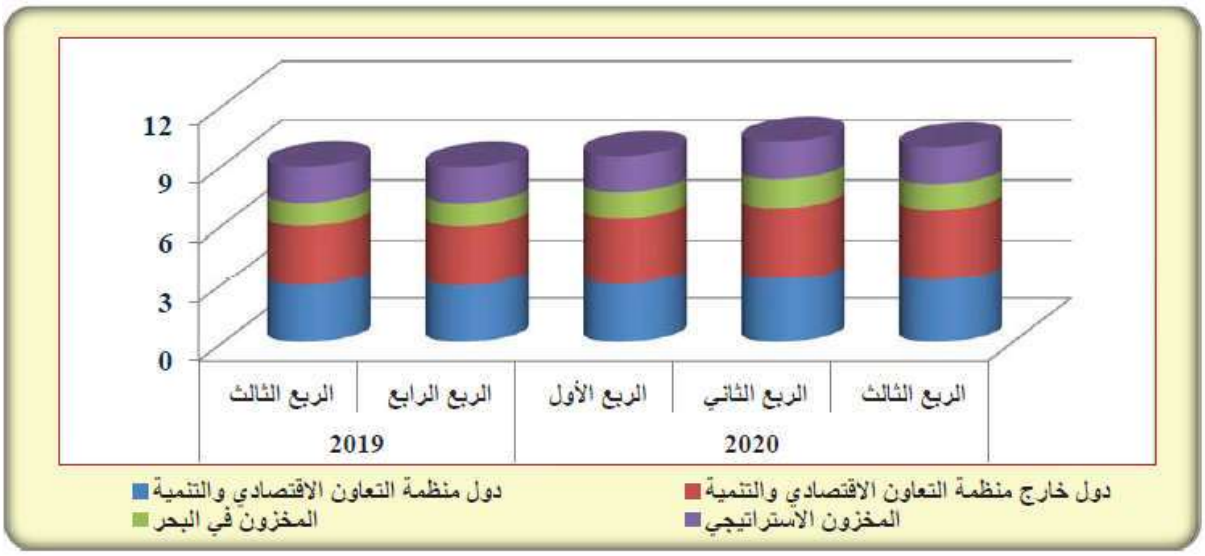

المصدر: منظمة أوبك التقرير الشهري حول الأسواق النفطية أعداد مختلفة 2020

الجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2020قد تراجعت إلى 73.2 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بنحو يومين مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، وأعلى من المستوي المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ من 61.2 يوم من الاستهلاك.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأسواق النفطية في ظل "أزمة كوفيد19":

في ظل تراجع الكبير لأسعار النفط والذي كان سببه الرئيسي الأزمة والمعروفة "كوفيد19» والذي بدوره كان له الأثر الكبير في انخفاض الطلب العالمي على النفط ،في مقابل ذلك لم تخفض الدول المنتجة في البداية من حجم الإنتاج بل دخلت أهم الدول المنتجة –السعودية روسيا– في تنافس على حصص السوق مما زاد في حدة انخفاض الأسعار ،غير أن عقد اجتماع "أوبك+" في أفريل 2020 أدى إلى تحسين الاسعار من

خلال ما تم الاتفاق عليه بتخفيض الإنتاج بنحو 10مليون برميل من شهر ماي لنفس العام ويفصل فيها كالآتي :

أثرت الأزمة الصحية على النفطية من خلال قنوات رئيسية تمثلت في الآتي:

أولها تراجع الطلب العالمي على النفط، ثانيا ارتفاع المخزون النفطي وثالثها عدم اليقين والثقة في الأسواق.

1-الطلب العالمي: يوضح الشكل التالي أن هناك شبه استقرار في حجم الطلب العالمي على النفط مابين الفترة 2016 إلى 2019 على الرغم من هذا المستوي لا يزال متأثرا بتداعيات الأزمة المالية لعام 2008، إن هذا الاستقرار في مستويات الطلب المقدر ب98.1 مليون برميل في اليوم لمتوسط الفترة المذكورة ساهم في رفع الأسعار بحوالي 60 دولار للبرميل ، إلا أن الأزمة الصحية خلال عام 2020 أدت إلى تخفيض الطلب ب10م ب/يوم مقارنة بعام 2019 ،ما يوضح شدة تأثير الجائحة على أهم الاقتصاديات والقطاعات التي تقود الطلب العالمي على النفط.[1]

الشكل 05: تطور الطلب العالمي على النفط للفترة (2016-2020)

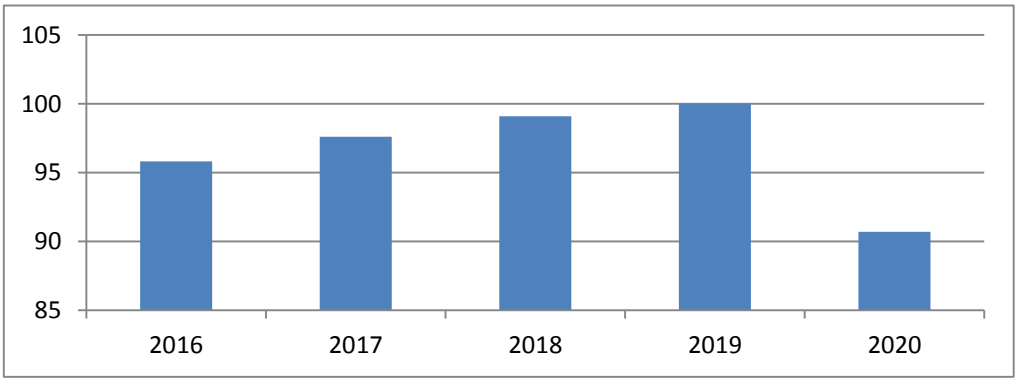

المصدر: منظمة أوبك التقرير الشهري حول الأسواق النفطية أعداد مختلفة 2020

[1] -طرش فاتح. وخبيز جمال الدين،تأثير جائحة كورونا على الطلب العالمي للنفط خلال 2021/2020 مذكرة ماستر :جامعة برج بوعريريج .قسم العلوم الاقتصادية 2021 ص 64.

ان تراجع الطلب العالمي إلى النفط يعود إلى عاملين رئيسين:

1-1-إجراءات تطبيق الحجر الصحي : إن تطبيق الحجر الصحي في الصين والدول الأوروبية ساهم بدرجة كبيرة في تخفيض حجم الطلب العالمي من النفط بما مقدره 17.2م ب/يوم (أي -17.5%) وهذا للربع الثاني من عام 2020 مقارنة لربع نفسه من عام 2019 حيث يمثل على النفط من قبل الصين وأوروبا لوحدهما 27 م ب/ي أي ما يمثل إجمالي الطلب العالمي كم أن القطاعات الأكثر استهلاكا للنفط شهدت تراجع في نشاطها كقطاع النقل وقطاع الصناعة ، مما يعني استهلاك أقل للنفط ومشتقاته وبالتالي تطبيق الحجر الصحي كان له الأثر المباشر في تحديد الطلب الحقيقي على النفط على المدى القصير .[1]

ومن بين الإجراءات التي نتجت عن الحجر الصحي بغرض احتواء جائحة كورونا في العديد من الدول العالم نجد:

- فرض قيود على السفر (السفر المرتبط بالعمل، الاجتماعات، المؤتمرات وغبرها).
- منح المجتمعات.
- إغلاق الحدود.
- إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات.

1-2- تراجع نمو الاقتصاد العالمي: إن العامل السابق كان له تأثير في تراجع معدلات نمو الاقتصادي العالمي وفي توقعات النمو ما أدى إلى تقليل الطلب النفطي خصوصها وأن مخازن النفط امتلأت خلال الأشهر الأولى عام 2020، وتشير البيانات السابقة الصادرة عن "صندوق النقد الدولي " تراجع معدل النمو الاقتصادي وانكماشه.

[1] -خيرة مجدوب، عبد الحق وزياني، تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي -قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية- جامعة قسنطينة.2020 ص12

2- المخزون النفطي: تزايد المخزون النفطي في البر والبحر ، حيث وصل إلى حدوده القصوى في الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى المخزون الموجود على ناقلات النفط والذي يقدر بحوالي 160 مليون برميل في أفريل 2020 وهو حجم كبير يضاعف من المعروض النفطي ظل تراجع الطلب في الأسواق.

3-عدم اليقين والثقة في الأسواق: عدم اليقين والارتباك يؤثران بالسلب على المستثمرين في الأسواق فخلال الوضع الراهن نتيجة تفشي جائحة كورونا، نجد المتعاملين في الأسواق يراقبون تطور حجم الإنتاج (العرض) لأهم الدول المنتجة للنفط ، وتطور حجم طلب الأهم الدول المستهلكة ،وهو ما يفسر حذرهم من تنفيذ صفقات داخل السوق النفطي.[1]

[1] خالد علي العجيلي المحجوبي، محاضرات ومداخلات وأبحاث مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط ص115.مصراته، ليبيا، جامعة صبرا ته مركز البحوث والاستثمارات والتدريب بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الموارد البشرية.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كان للجائحة الوبائية التي شهدها العالم تأثير كبيرا على سوق النفط العالمي، فقد أدت القيود المفروضة على السفر عقب وقوع هذه الأزمة المتعلقة بالصحة العامة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، ولقد تأثرت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للبترول خلال عام 2020 بالتطورات في الأسواق العالمية للنفط، التي تشهد تراجعاً حاداً في مستويات نمو الطلب بسبب تدابير العزل و القيود العالمية المفروضة على السفر، على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد، وهو ما سينتج عنه في المجمل انخفاض متوقع في أسعار النفط الخام العالمية , سيبقى النفط مصدرا رئيسيا للطاقة عدة عقود من الزمن ولكن من الصعب التنبؤ بمستوى الأسعار في أي فترة زمنية مقبلة ، نتيجة التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وصعوبة التنبؤ بالأزمات.

الفصل الثالث:

دراسة تأثير فيروس كوفيد19 على

الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تأثرت سلبا بعد تفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة لاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقيد الحركة العالمية، كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرار النفطية في عديد من المناطق خاصة في آسيا، بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية إلى مستقبل إنتاج النفط العالمي.

وفي هذا السياق نتطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: فيروس كورونا والاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تأثير كورونا على الاقتصاد الجزائري

.

المبحث الأول: فيروس كورونا والاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم تاثر بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل حدوث الأزمة، ومع تفشي وباء كوفيد19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل جائحة كورونا

تعد الجزائر بلدا نفطيا واسع المساحة ومتعدد الموارد، غير أنه يعتمد على تصدير المواد النفطية والغاز بدرجة كبيرة جدا، هذا ما جعل اقتصاده وأوضاعه الاجتماعية مرتبطة ارتبطا وثيق بهذه المواد، فأي اختلال في السوق النفطي سيؤثر مباشرة على الأوضاع في البلد.

انتعش السوق النفطي كثيرا سنة 1999 وارتفعت أسعار البترول تدريجيا مما ساعد الدولة على الإنفاق الحكومي الضخم وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وزيادة الدعم الموجه للمواد واسعة الاستهلاك، كما أن هذه الأوضاع قد حفزت من نمو طبقة تجارية تتكون من عديد رجال الأعمال الذين استفادوا من المميزات التي قدمتها الدولة في المجال الاستثماري، غير أنه ابتداء من 2010 عرف السوق النفطي تذبذبا إلا أن تأثيراته كانت ضئيلة.[1]

في سنة 2014 عرفت أسعار النفط انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، من114.84 دولار للبرميل في جوان سنة 2014، إلى 28.47دولاربرميل في جوان سنة 2016، أثر كثيرا انخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي، حيث ارتفع عجز الميزانية إلى أكثر من الضعف في 2015، مقارنة بسنة 2014، ليبلغ 15.4% من إجمالي الناتج

[1] علي العمري، دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2006/1970، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص4،5

الداخلي، ما جعل الدولة تلجأ لصندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز بواقع 53% من مدخرات نهاية سنة 2014.

استمر الوضع الاقتصادي في التراجع بسبب انخفاض المستمر لسعر البترول حتى سنة 2018، وهذا على تمويل عديد المشاريع المرتبطة ببرنامج توطيد نمو 2015-2019، الذي توقف بسبب قلة الموارد المالية أين تم تعويض هذا البرنامج ببرنامج أخر يأخذ الاعتبار هذه المستجدات، إضافة إلى التقشف في الميزانية التسيير حيث تآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير جدا نتيجة اللجوء بصفة مستمرة لتغطية عجز الميزانية.(تم تقديم 619ملياردينار سنة 2016، 920مليار دينار سنة2017، 1000مليار دينار سنة 2018).[1]

المطلب الثاني: تأثير الجائحة على الاقتصاد الجزائر

لقد تأثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بصورة واضحة، ازدادت معدلات الفقر والبطالة، وفاقمت من المشاكل الاقتصادية خاصة وأن الجائحة استمرت لحوالي الثلاث سنوات.

قبل وصول الفيروس إلى الجزائر، شهدت الجزائر ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي (1% في 2019 مقابل 1.4% 2018)، وقدتم تبرير هذا الضعف بالتطور السلبي لإنتاج وأسعار الهيدروكبونات، فضلا عن ضعف التنويع في قطاع النفط والغاز، كما تم تسجيل

[1] -بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، جامعة سطيف -الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية كورونا سبتمبر 2020،ص163-183.

تباطؤ في النمو حتى في القطاعات غير الهيدروكاربونية حيث انخفض النمو غير النفطي من 3.3% في 2018 إلى 2.6% في2019.[1]

كل هذا أثر على الوضع الاقتصادي للجزائر، ثم جاءت الجائحة التي بدورها قد أدت إلى توقيف عديد القطاعات عن العمل حيث قامت بعض الشركات بتخفيض عدد الموظفين 17%، كما أن فرض الحجر العام إلى الشلل تام في قطاع النقل، حيث البري الجماعي في القطاعين العام والخاص، وبما أن القطاع العام استمر في دفع الأجور فإن القطاع الخاص تأثر بشدة، حيث دخل العمال في بطالة إجبارية بدون أي مدخول.

من جهة أخرى تأثرت الميزانية المالية للدولة التي اضطرت إلى اللجوء إلى العمل عن بعد و مع الشلل الشبه التام القطاعات الاقتصادية المختلفة، فجائحة كورونا أدت إلى كساد الاقتصاد الجزائري عام 2020،فالتقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا ،مع انخفاض في إنتاج البترول، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر.[2]

الجزائر على غرار الدول التي لها علاقات كبيرة مع الصين، ستتأثر بفيروس كورونا في المدى القصير والمتوسط خاصة وأن الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فتوقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

---

[1] مرض فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(2020) منظمة الصحة العالمية، (2023/05/25،سا 18.00) متاح على:https:// www.who.int./ar/new-room/fact-sheets/detail/middle-east- respiratortory-syndrome -coronavirus.

[2] الزيتوني الطاهر، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية لنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،2020، ص 4-5 .

أدى فيروس كورونا إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 30%، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف لهذا العام ليصل إلى 7مليارات دولار،بعض المشروعات والاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع حاد في أسعار النفط العالمية.

فقدت الجزائر نصف مداخليها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي يؤثر على الأوضاع الاقتصادية .[1]

يعتبر النفط من أهم مصادر الدخل في الجزائر ويحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث تعتمد إيرادات الموازنة العامة على العائدات النفطية، وبالتالي فإن أي تقلب يحدث في عائدات النفط من شانه أن يحدث تأثيرا على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وتطوير قطاعاتها الاقتصادية، وبالتالي أي خلل في العائدات النفطية سوف يؤثر على المؤشرات الاقتصادية للبلد.

إن أفاق التنمية في الجزائر أصبحت شديدة الهشاشة وعرضة للهزات بسبب التقلبات الكثيرة التي سجلتها أسعار النفط خاصة أنها بلغت أوجها خلال جائحة كوفيد19، التي أظهرت الحساسية الشديدة لهذا القطاع اتجاه الأزمات.

بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر التي أثرت عليها جائحة كوفيد19:

1.الموازنة العامة:

ارتفع عجز الموازنة العامة في الجزائر من 5.6% سنة2019 إلى 13 سنة 2020 من الناتج المحلي الإجمالي، من المعروف أن الموازنة العامة في الجزائر تعتمد على مساهمة إيرادات النفط بنسبة 43 %من إجمالي الإيرادات العامة، الأمر الذي جعل من تراجع أسعار النفط إلي 30 دولار للبرميل يؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة بنسبة 21.1%

[1] – كرامة مروة، و اخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02/العدد:02(جوان 2020) ص310-332.

ما أدى إلى اختلالا في التوازنات المالية وزيادة الضغوطات على الموازنة العامة للدولة وارتفاع الأعباء العامة في الوقت التي تشهد فيه الإيرادات العامة تراجعا نتيجة الركود الاقتصادي بسبب الجائحة، كما أثر أيضا هذا الركود على العائدات الضريبة.[1]

2.النمو الاقتصادي:

تأثرت الجزائر كثيرا بتدهور أسعار النفط والتراجع التاريخي في الطلب الخارجي على النفط خلال سنة 2020بسبب تفشي وباء كوفيد19، حيث أن أسعار النفط تتميز بمرونة كبيرة مقارنة بالطلب على النفط، وذلك نظرا لتأثر أسعار النفط بعوامل كثيرة بعضها غير اقتصادي .

كالمضاربة التي أصبحت المحدد الرئيسي في عدم استقرار أسواق النفط مما جعل قدرة الدول المنتجة في التأثير على أسعار النفط محدودة جدا.[2]

عرفت الجزائر انكماشا في الناتج المحلي الحقيقي سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد19 مما جعل الجزائر تواجه صعوبات مالية بسبب تراجع أسعار النفط إلى النصف.

إن اعتماد الجزائر بشكل مفرط على قطاع المحروقات خاصة النفط جعل اقتصادها عرضة للتغيرات التي تحدث في اقتصاديات الدول الأكثر استهلاكا للنفط. وقد شهدت أسعار النفط

انخفاضا منذ الأزمة النفطية لسنة2014، حيث بلغ حينها سعر البرميل من النفط75دولار سنة2014 ليواصل انخفاضه ليصل إلى 34دولار للبرميل سنة2016، لتعرف بعدها أسعار النفط نوعا من الاستقرار إلى غاية سنة2019، لكن خلال الربع الأول من سنة 2020

[1] –نبيل بن موسى، تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفيد19 على اقتصاديات الدول العربية في الفترة 2020–2021، ص02.

[2] –نبيل بن موسى، المرجع نفسه، ص370.

شهدت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا ووصل سعر النفط حتى 50دولار للبرميل، وذلك بسبب تفشي فيروس كوفيد19 ليستمر بالانخفاض حتى وصل إلى 31دولار للبرميل.[1]

يوضح الشكل التالي تطور نمو قطاع المحروقات في الجزائر سنة 2017إلى سنة 2021

الشكل06: يوضح نمو قطاع المحروقات في الجزائر الربع السنوي من سنة 2017 إلى 2021

المصدر: جمعة رضوان، دراسة تحليلية لأثر كوفيد19 على القطاعات الاقتصادية في الجزائر لسنة 2020، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد8، العدد1، جانفي 2022،ص 268.

يبن الشكل أن قطاع المحروقات في الجزائر نمو سلبي بعد عام 2017، حيث وصل إلى 11.3-% خلال الربع الأول من عام 2020ليستقر عند 16-% خلال نفس السنة.

ليسجل ارتفاعا محسوسا في الربع الأول من عام 2021 حيث وصل 7.5 حيث تزامن مع اكتشاف لقاح فيروس كورونا الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط.[2]

[1] قعيدة لطفية، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشوراء، الجلفة، المجلد02، العدد02، ص 143.

[2] أحمد طلحة الوليد (2020) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص11.

–لقد اثر غلق الحدود بين البلدان بسبب جائحة كورونا، مع إلغاء الرحلات الجوية في جميع في جميع أنحاء العالم، حيث أوقفت شركات الطيران طائرتها، مما أضر الطلب على الوقود، حيث أن وسائل النقل التي تم إيقاف خدماتها تستهلك لوحدها ما يقارب30% من صادرات النفط، كما تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من سبعة عشرة(17) عاما نتيجة انخفاض الطلب بسبب هذا الوباء.

بلغت أسعار خام برنت 23.03 دولار للبرميل صباح اليوم الاثنين 20 أفريل 2020م، وهو أدنى مستوى منذ 15 نوفمبر 2002م.وقد عوضت منذ ذلك الحين بعض الخسائر بعدا الانخفاض القياسي، لكنها ظلت في آخر مرة منخفضة بنسبة 5.86% عند 23.47 دولار للبراميل.[1]

كما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لفترة وجيزة إلى ما دون 20 دولار للبرميل 19.90دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ 20مارس 2020م، عندما هبطت 19.50دولار. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 4.51%، أي عند 20.54 دولار للبرميل.

والجدول التالي يوضح تذبذبات في أسعار النفط خلال مدة تقدر تقريباب30 وذلك خلال منتصف الأزمة أين بدأت أسعار النفط بالتعافي تدريجيا.

[1] ميلود بن خيرة و سعيد بن طيب: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة الاقتصاد، مجلد 02، عدد خاص، 2020.

الجدول رقم07: أثر جائحة كورونا على أسعار النفط

التاريخ	سعر الافتتاح	عالي	منخفض	سعر الإغلاق	التغير%
09-10-2020	43.45	43.66	42.72	42.90	1.43
08-10-2020	42.24	43.55	41.95	43.51	2.92
07-10-2020	41.94	42.49	41.46	42.24	0.62
06-10-2020	41.41	42.91	39.46	41.98	1.08
05-10-2020	39.46	41.88	38.81	41.53	5.76
02-10-2020	40.69	40.77	39.92	39.14	4.12
01-10-2020	42.11	42.54	40.80	40.75	3
30-10-2020	41.33	42.46	40.80	41.97	1.53
29-10-2020	42.79	42.93	41.89	41.33	3.61
28-09-2020	42.25	42.98	41.62	42.82	1.5
24-09-2020	41.82	42.43	41.56	42.18	0.81
23-09-2020	41.82	42.94	41.54	41.84	0.48
22-09-2020	42.18	42.55	41.34	42.04	0.08
21-09-2020	43.30	43.66	42.85	42.07	2.86
18-09-2020	43.48	44.08	41.82	43.27	0.74
17-09-2020	42.58	43.79	40.91	43.59	2.28
16-09-2020	41.02	42.73	39.71	42.60	3.85
15-09-2020	39.97	41.12	39.61	40.96	2.5
14-09-2020	40.10	40.73	39.61	39.94	0.61
11-09-2020	40.16	40.58	39.61	39.94	0.48
10-09-2020	40.70	41.15	39.94	39.99	1.91
09-09-2020	39.86	41.36	39.54	40.75	1.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة.

*وقد أثرت الجائحة على نسبة الوفيات إذ ارتفعت مقارنة بالأعوام السابقة والجدول التالي حيث نلاحظ من خلاله أن عدد المصابين بفيروس كورونا إلى غاية 31ماي 2020 بلغ 9آلاف و 267حالة من بين 6ملاين و 200ألف و 772عالميا، بلغ عدد الموتى 646حالة مقارنة بأكثر من 371ألف حالة وفاة عالميا، وعدد حالات الشفاء قدر ب5 ألف و 549حالة مقارنة بأكثر من مليوني حالة شفاء على مستوى العالمي.

الجدول رقم08:عدد حالات المصابين والموتى وحالات الشفاء في الجزائر بفيروس كورونا

الدولة	حالات المصابين	عدد الموتى	حالات الشفاء
الجزائر	**9.267**	**646**	**5.549**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات موقع وزارة الصحة الجزائرية

https.//formation sante.gov.dz 2023/06/01 الساعة 18.29

المطلب الثالث: الآليات المعتمدة في الجزائر لمجابهة جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي

قامت الجزائر باتخاذ تدابير وإجراءات مستعجلة لمواجهة كورونا وتطويقها، فقد تم غلق الحدود وفرض الحجر الصحي، واعتماد العمل عن بعد فيما يتعلق بالتعليم، ولقد تم تخصيص أكثر من 65.5مليار دينار لمواجهة وباء كورونا، بغرض ضمان احترام التدابير المتخذة لمكافحة انتشار الفيروس، وللإبقاء على الحد الأدنى من الموظفين في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية على غرار شركتي سونلغاز وشركة سونطراك.

تقديم تعويضات ل1049 مؤسسة عمومية بحسب الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة لفائدة 113458 عامل ما يشكل 2% من مجموع مؤسسات قطاع البناء التابعة للصندوق لفترة ثمانية أشهر من الاشتراكات التي دفعها أصحاب عمل المؤسسات المنتسبة للصندوق والتي قدمت إجازات لعمالها أثر تدابير الحجر الصحي بفيروس كورونا والذين تقدموا بطلبات لاستفادة من الإعانات المالية التي يقدمها الصندوق لمواجهة الجائحة.[1]

ومن أهم الآليات التي تم اعتمدها اقتصاديا فيما يتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن لمتأثرين بالظروف

[1] محمد، على هاشم. الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020.

الناجمة عن تفشي وباء كوفيد19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويل للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها، وشملت إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المتقطعة من أموالها الخاصة.

من بين الإجراءات التي تم العمل بها أيضا تأجيل الدفع والإعفاء من الالتزامات الضريبية وشبه الضريبية وتعليق أعباء أرباب العمل خلال الفترة المتأثرة مما يجعل مما يساهم في ضمان أجور جميع العمال، وتأجيل دفع الضريبية النهائية والاجتماعية للصناديق الاجتماعية ل12شهر، وتخصيص إعانة بطالة استثنائية لصالح أي شخص من القطاع الحر أو أجير في شركة متوقفة، وتأجيل دفع مستحقات الامتياز العقاري لسنة2020 والإعفاء من العقوبات الضريبية التي يتعين دفعها.[1]

وشكلت ميزانية الصحة الاستثنائية في ميزانية 2021، بعدما ارتفع الاقتطاع السنوي المخصص لها 5إلى 410مليارات دينار، بسبب تأثيرات جائحة كورونا، وذلك لتغطية ارتفاع الإنفاق الحكومي على الأدوية والعتاد الصيدلاني.

هذا إضافة إلى ارتفاع كتلة أجور العمال بعد إقرار الحكومة تحفيزات ومنحا مالية لأطباء وشبه الطبيين والصيادلة العاملين في المستشفيات الحكومية، ما جعل ميزانية الصحة ثالث أكبر ميزانية في الجزائرسنة2021، بعد الدفاع والداخلية، إذا ما تم احتساب ميزانية دعم خدمات الصحة والاقتطاعات الاستثنائية لشراء اللقاحات والمواد الصيدلية وشبه الصيدلية لمواجهة وباء كورونا.

[1] يونس بورنان، "مخاطر تحاصر اقتصاد الجزائر":-http// al –ail.com / article/ economy–of– Alegria coran–oil–prices اطلاع:2023/5/22 سا:12.30

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري:

أثرت الأزمة النفطية على جميع الاقتصاديات بما فيها الاقتصاد الجزائري وهذا الانعكاس يمكن حصرها في انعكاسات سلبية وانعكاسات إيجابية.

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري

يمكن حصر الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا في:

1.نمو الناتج المحلي الحقيقي:يبين الشكل مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019مقارنة مع 2020 بغرض توضيح التغير في معدل النمو،حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للجزائر لسنة 2019 0.5% أما في 2020 فانخفض نمو الناتج الحقيقي بنسبة-5% متأثرا بالأزمة الصحية .[1]

الشكل رقم 09: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2019و 2020

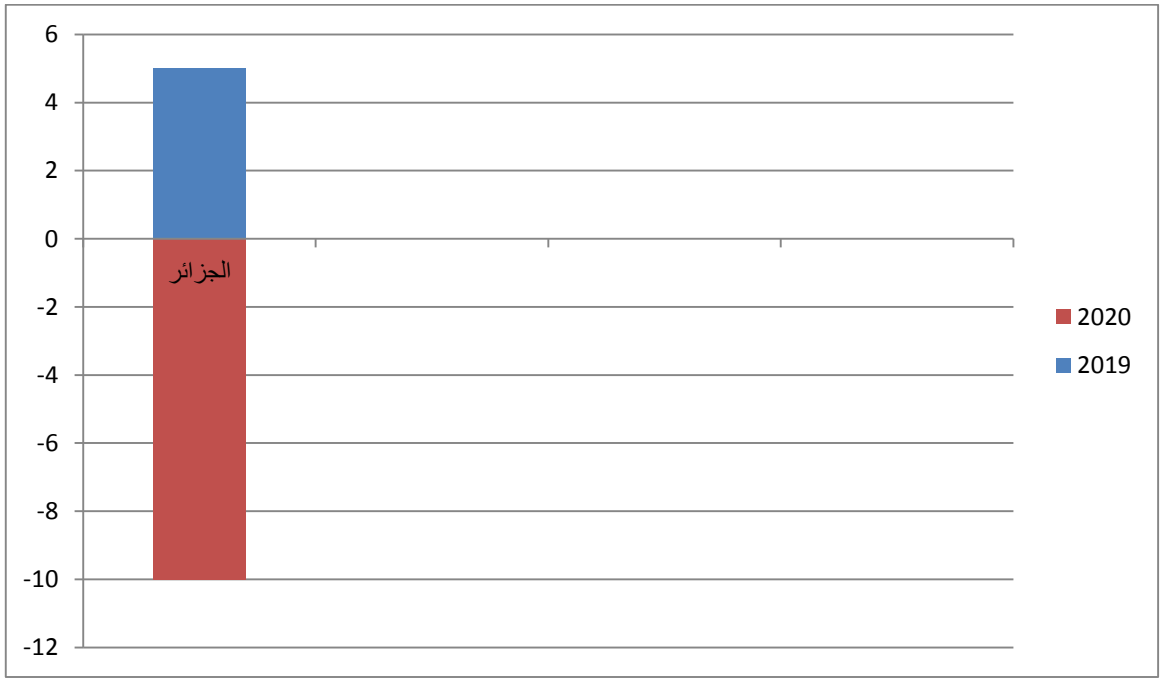

[1] عمار لشموت، "فيروس كورونا شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني: http://ultraalgera.ultrasqt.com. يوم: 2023/05/24 17.20

إن هذا الانخفاض في النمو يعود بالأساس إلى تأثر قطاع المحروقات نتيجة تخفيض حجم الإنتاج (اتفاق أوبك+) من جهة وإلى تراجع أسعار النفط من جهة أخرى.

2-عجز رصيد الموازنة العامة إلى ناتج المحلي الإجمالي: في ظل الأزمة الصحية وما نتج عنها من ارتفاع في حجم النفقات العامة الموجهة إلى هذا القطاع ذات طابع الاجتماعي، فإن الموازنة العامة للجزائر تأثرت من ارتفاع العجز الموازني خصوصا وأن هذا العجز ارتفع منذ الأزمة النفطية لعام 2014، ومع التراجع الأخير لأسعار النفط فإن المالية العامة لدولة الجزائر سوف تعاني من ضغط إضافي ويزداد أكثر إذا استمرت الأزمة الصحية خصوصا وأنه لا يوجد ما يؤكد زوالها لحد الآن .[1]

الجدول رقم10:رصيد الموازنة العامة لعامي 2019-2020

البيان		الجزائر
2019	العجز /الفائض(مليون دولار)	-8.2
	Gpd %	-4.9
2020	العجز/الفائض(مليون دولار)	-18.8
	إلى%,gpd	-12.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد2021 أبو ظبي، 2021 ص 365.

يتضح من خلال الجدول أن رصيد الموازنة للجزائر حيث ارتفع العجز الموازني إلى الناتج المحلي مقارنة بسنة 2019 بحوالي 7.4 % بسبب تأثره بأزمة كوفيد19

3- عجز رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: يضاف إلى التراجع السابق في رصيد الموازنة العامة، تراجع حجم الإيرادات النفطية بحوالي 193.5 مليار دولار للبرميل عام 2020مقارنة 2019 أي ما يعادل نسبة 43.4% نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 41.5 دولار للبرميل عام 2020 مقارنة ب64 دولار للبرميل عام 2019.

[1]حمزة كحال، "اقتصاد جزائري هش مهدد بالشلل بسبب كورونا" ورقة بحثية منشورة الموقع الالكتروني: http//www.alaraby.co.uk تم الاطلاع 2023/05/26 سا:15.30.

توضح نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على درجة المديونية الاقتصاد، والنسبة الأمثل للاستدامة يجب أن لا يزيد 5 % من الناتج المحلي كحد أقصى، ما نلاحظه من الشكل أن اقتصاد الجزائر تضرر من الأزمة الصحية وحقق عجز في رصيد الميزان التجاري، حيث أن العجز ارتفع بنسبة 18- %لسنة 2020 مقارنة بعام 2019 بنسبة 9- %وهذا ما يتوقع الوضعية تدخل في وضعية استدانة.

الشكل رقم11: رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي لعامي 2019-2020.

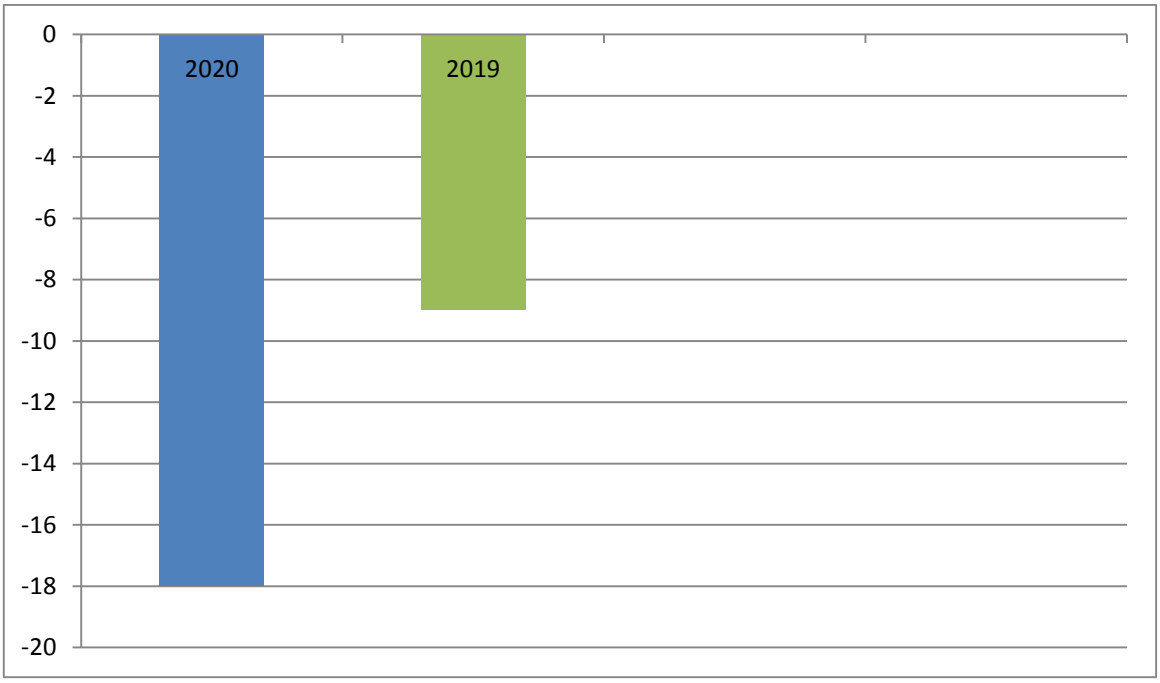

المصدر: منظمة الأقطار العربية تقرير فيفري 2020 ص18

4- الخسائر الناتجة على اتفاق "أوبك+":

بموجب اتفاق المنعقد في أفريل 2020 سيتم تخفيض الإنتاج النفطي على ثلاث مراحل تمتد إلى أفريل 2021،وهو ما أدى إلى انخفاض صادرات النفط الخام من 19.2 مليون برميل في اليوم عام2019 إلى 16.6 مليون برميل في اليوم عام 2020 أي فقدان 2.6مليون ب/ي نتيجة التزام باتفاق "أوبك+" لخفض الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تخفيض آخر في

الإيرادات النفطية. كما أن تخفيض الإنتاج قد يؤدي إلى غلق بعض أبار النفط وهو ما يجعل إعادة فتحها أمر صعب من الناحية الفنية وناحية مكلف من الاقتصادية .

5-**البطالة:** ارتفعت معدلات البطالة في الجزائر جراء تداعيات أزمة كوفيد19، إضافة إلى الأسباب الهيكلية المتمثلة في تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام ونمو القطاع الخاص ومحدودية قدرة هذا الأخير استيعاب الزيادة في عدد العاطلين عن العمل.

الجدول التالي يبن مقارنة معدل البطالة بين عامي 2019و 2020، حيث بلغ متوسط معدل البطالة للجزائر شهدت ارتفاعا بنسبة 1.4%، حيث في عام 2019 كان معدل البطالة بنسبة 11.4% ليشهد ارتفاع بنسبة 12.8% .[1]

تتراوح نسبة الساعات العمل الضائعة في عام 2020في الاقتصاد الجزائري فقد ضيع 11.6%.

الجدول رقم12: معدلات البطالة لعامي 2019-2020

البيان		الجزائر
2019	العجز/الفائض(مليون دولار)	8.2-
	GPD بالمائة	4.9-
2020	العجز/الفائض(مليون دولار)	18.8-
	GPD بالمائة	13.3-

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2021،أبو ظبي 2021،مرجع سابق ص315

[1] أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير:الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، مجلة البحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجلفة، المجلد2020،2ص 121.120.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإيجابية الجائحة كوفيد19 على اقتصاد الجزائري

هناك بعض الإيجابيات جراء الأزمة الصحية كوفيد19 ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

1-تراجع السلوك الريعي وارتفاع التكافل الاجتماعي:

زاد الوعي لدى أفراد المجتمع وإدراكهم بخطورة الأوضاع على المالية العامة ويعود السبب إلى تفشي جائحة كورونا وسط المجتمع وتراجع أسعار النفط، هذان السببان أدى إلى تراجع مستوى إنفاق الأفراد وارتفاع الادخار الشخصي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الحاجة لعديد من النفقات بسبب تطبيق إجراءات الحجر الصحي. كما أن الوضع الحالي يساعد الحكومات مشروطة بالإرادة السياسية الحقيقية على تهيئة بيئة تحظى بقبول برامج حقيقية للإصلاح الهيكلي والذي يتطلب تضحيات من جميع الفاعلين داخل الاقتصاد الوطني.

في المقابل نتج عن الأزمة الصحية كوفيد19 العديد من المبادرات ذات الطابع التضامني بين أفراد المجتمع الجزائري نتيجة تضرر العديد من الأسر الفقيرة وذات الدخل الضعيف أو مداخيل الأسر التي تضررت نتيجة تطبيق الحجر الصحي، ومن بين آليات تحقيق قيم التكافل والتضامن الاجتماعي نجد الجمعيات ذات الطابع الخيري والتي سهرت على توفير مختلف المستلزمات الغذائية و الطلبية لتلك الأسر.[1]

2-تشجيع الإنتاج المحلي: إن تراجع التبادل التجاري الخارجي واتجاه العالمي نحو الاكتفاء الذاتي جراء تفشي الجائحة، زاد من الاهتمام والطلب على المنتجات المحلية الزراعية منها والصناعية، ما يساعد على تحقيق ايجابيات بالنسبة للمنتج المحلي، يتمثل في زيادة الطلب

[1] معمر بونوار، التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد:02، ص 227،252.

على منتجاتهم وتعرف عليه أكثر من قبل المستهلك المحلي، وتراجع منافسة المنتجات الخارجية لها.

كما أن تشجيع الإنتاج المحلي له أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني من توفير فرص عمل جديدة، الرغبة في إقامة مشاريع جديدة، التوجه نحو القطاعات التي تساعد في دفع مسيرة التنويع الاقتصادي كالزراعة والصناعة.

3-ترشيد الإنفاق العام:اتخذت الجزائر جراء التراجع الأخير لأسعار النفط وارتفاع النفقات المفاجئة والطارئة كان الهدف منها ترشيد الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، والابتعاد عن الترفيه والمظهري وتجنب المشروعات غير الضرورية.

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي حاليا

سيكون لجائحة كورونا و انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الأول لسنة2020، الأثر السلبي على الاقتصاد الجزائري خلال سنة2021، ذلك أن الجائحة تسببت في بطأ وتيرة الاستهلاك والاستثمار، بينما أدى انخفاض البترول إلى تراجع عائدات التصدير ومنه انخفاض إيرادات المالية العامة، وأمام هذا الوضع تصبح الحكومة الجزائرية أمام تحدي الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي ومواجهة الأزمة الصحية،و بالموازاة مع كل هذا مواصلة الإصلاحات الهيكلية، الجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الكلية لاقتصاد الجزائري.[1]

[1] روشو عبد القادر،الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد19 ،دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12،العدد:3،2021 ،ص 155،174.

الجدول رقم13: مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي الجزائري.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	1.3	1.4	0.9	3.0-	1.1	1.8
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	1.4	1.4	0.9	3.0-	1.1	1.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين	5.6	4.3	2.7	4.0	3.0	3.0
رصيد المعاملات الجارية (% من الناتج المحلي الخام)	13.5-	9.8-	10.2-	16.3-	17.0-	17.0-
رصيد المالية العامة (% من الناتج المحلي الخام)	8.5-	9.6-	11.5-	16.3-	16.5-	14.8-
الدين (% من الناتج المحلي الخام)	27.0	38.24	45.9	56.2	67.1	75.7

المصدر: Banque mondiale, Indicateurs Macro poverty outlook,2020 ,p145

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل نمو الناتج المحلي بأسعار السوق الثابتة بدأ في التناقص من سنة 2017(1.3%) إلى (-3.0%) سنة 2020 كتقدير، مع ارتفاع إلى 1.8 %من إجمالي مع نهاية 2020، وهذا طبعا بانخفاض في سعر المحروقات (حوالي -21.2%) ، وأيضا انخفاض في الاستثمار العام ب-9.7%، والاستهلاك العام ب-1.6%، وانخفاض عائدات التصدير ب-51%، مما سيؤدي للعجز في الميزان التجاري ب-18%من إجمالي الناتج المحلي، وحسب قانون المالية لسنة 2020، فإن العجز الموازني سيرتفع 16.3%، من إجمالي الناتج المحلي ونفس الملاحظة بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج والذي عرف أدنى مستوى له سنة 2020ب3.0% بفعل نفس العوامل المشار إليها أعلاه، أما معدلات التضخم فمن المتوقع حسب نفس التقرير أن عند3 خلال سنتي 2022،2021.[1]

[1] نعيم بوعموشة ، فيروس كورونا (كوفيد19) في الجزائر – دراسة تحليلية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد02، جوان (2020)، ص151،113.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش يعتمد على النفط وجائحة كوفيد19 زادت من انكماش الاقتصاد بفعل سياسة الحجر الصحي التي أدت إلى الإغلاق الكلي للبلاد وتعطيل حركة الطيران وبالتالي انخفاض الطلب على النفط في السوق العالمية مما يؤثر على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على النفط فقط لذا يجب التفكير في حلول أخرى لنهوض بالاقتصاد.

الخاتمة

إن أزمة كورونا بالرغم من كونها أزمة صحية فإنه يمكن تصنيفها على أنها أسوء الأزمات الاقتصادية التي مرت بالعالم عامة، إذ أثرت على الاقتصاد العالمي في جميع النواحي إذ فرض الحجر الصحي وانعكاس ذلك على قطاع المال والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، وكان قطاع النفط من بين القطاعات الأكثر تضررا إذ أثرت الجائحة على الطلب العالمي للنفط فانخفض سعر البرميل لأدنى مستوياته، ولقد كانت الدول المصدرة للنفط الأكثر تضررا باعتباره المصدر من مصادر العملة الصعبة والممول لعديد من مشاريع التنمية.

وعلى أثر تقلبات أسعار النفط تأثرت الجزائر كغيرها من العديد البلدان حيث بسبب تدابير الحجر الصحي والتدابير الاحترازية لمواجهة الوباء أثر سلبا على الاقتصاد والتنمية، وعرفت الجزائر عدة اضطرابات كالتضخم وارتفاع نسبة البطالة كل هذا بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط.

ومما سبق نستخلص من الدراسة إلى النتائج التالية:

فيروس كورونا المستجد كوفيد19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد أثر على البشر في منطقة انتشاره"الصين" وانتقل إلى أغلب دول العالم، مخلفا آثار كبيرة على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد خاصة الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط. ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى:

- ✓ فيروس كورونا شكل أزمة صحية عالمية أثرت على اقتصاديات الدول النفطية.
- ✓ انتقل فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 إلى العديد من دول العالم وأثر على الاقتصاد العالمي، من خلال مجموعة من قنوات، أهمها قناة المبادلات التجارية والترابطات المالية.

- ✓ أثر فيروس كورونا المستجد كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات الاقتصادية الكبيرة بين الجزائر والصين، فاعتبار الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، أدى إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى انخفاض الطلب على النفط.

ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية:

اثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري كغيرها من دول العالم

- ✓ إن الاقتصاد مبني على الإنسان، وإذا كان الإنسان هو المتضرر من فيروس كورونا فسيتضرر بالتالي الاقتصاد، فأزمة فيروس كورونا أزمة إنسانية تنعكس على القطاع الاقتصادي الحقيقي الذي يؤثر بالتالي على القطاع المالي.
- ✓ أدى فيروس كورونا إلى عرقلة الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي وعزل الدول ووضعها تحت الحجر الصحي.
- ✓ أدى فيروس كورونا إلى إلغاء وتأجيل فعاليات اقتصادية حول العالم.
- ✓ اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار الفيروس ساعدت في التحكم في تداعياته السلبية وذلك فيما يخص العديد من الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري، الحجر الصحي.

ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة.

–تعتبر الأزمة الصحية والاقتصادية الراهنة غير مسبوقة بالنظر إلى تأثيرها المزدوج على المنظومة الصحية من ناحية والموارد المالية العامة من ناحية أخرى.

– خطورة سرعة انتشار جائحة كوفيد19 أثرت وفي وقت قياسي على الاقتصاد العالمي وعلى الأسواق النفطية التي لها انعكاس مباشر على الإيرادات العامة للاقتصاديات النفطية.

–خسائر الاقتصاديات النفطية وقطاع المحروقات في ظل أزمة كوفيد19 كانت مزدوجة، الأولى تمثلت في انخفاض أسعار النفط بأكثر من الثلث بين عامي 2019و2020 وهو ما يخفض من حصيلة الإيرادات النفطية، والثانية تمثلت في تخفيض الإنتاج بحوالي 2.6 مليون ب/ي نتيجة اتفاق أوبك+ بغرض تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

–اتفاق" أوبك+" ساهم في تحسين الأسعار من دون الوصول إلى أسعار المحققة قبل تفشي فيروس كوفيد19 (أسعار سلة أوبك 64.1 دولار للبرميل عام 2019) وهو ما يجعل مخاطر تراجع الإيرادات النفطية مستمرة، والمتضرر الأكبر اقتصاديات النفطية.

–نتج عن أزمة كوفيد19 أثار ايجابية من المهم استغلالها في الظروف الراهنة، خصوصا وأن هذه الآثار فرصة لصناع السياسات شرط ان تتوفر الإرادة الحقيقة، من تنفيذ القرارات التي كان يصعب تطبيقها في الظروف العادية، ومن هذه الآثار تراجع السلوك الريعي للمجتمع وتقبله للقرارات التقشفية وبالإضافة إلى تقليل اعتماده على الدولة في تلبية كل احتياجاته من الخدمات، كما أن قيم التكافل الاجتماعي ارتفاع داخل الأوسط المجتمعية وهو ما يساعد على استقرار وتماسك الدولة.

– تملك الجزائر موارد بشرية بالإمكان الاعتماد عليها في دعم مسيرة التنويع الاقتصادي وهو ما اتضح من خلال إنتاج العديد من المنتجات وبإمكانيات بسيطة، ما يستوجب مرافقة هذا المورد ودعمها في الحاضر والمستقبل.

من خلال ما سبق وتحليلينا لمختلف المؤشرات نقبل الفرضية الرئيسية للدراسة.

أثر فيروس كورونا على الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

توصيات الدراسة:

- ✓ يجب تطوير المنظومة الصحية من الجانب البشري والمادي، والعمل على عصرنة القطاع الصحي بهدف الوقوف على الأسباب والأضرار في وقت قصير، ومن تم اتخاذ الإجراءات والتدبير بهدف التقليل والحد من أي وباء في المستقبل.
- ✓ العمل على وضع إستراتجية لتحقيق الأمن الغذائي وعدم الاعتماد على الخارج في سد الفجوة الغذائية، حيث أظهرت الأزمة الصحية شح مصادر التموين العالمي للغذاء.
- ✓ العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، فالاقتصاديات النفطية أظهرت ضعفها واستيراد اقتصادياتها لأي نوع من الأزمات، من خلال قناة أسعار النفط، وهو ما يجبر صناع السياسات التوجه نحو تنويع اقتصادي حقيقي يخدم الاقتصاد المحلي واستغلال كل الإمكانيات في الرفع من إنتاجية القطاع الفلاحي، الصناعة التحويلية والخدمات.
- ✓ العمل على وضع استراتيجيات بديلة لمواجهة زيادة المعروض النفطي في الأسواق العالمية من خلال إنشاء مخازن للنفط أو استغلال تراجع أسعار النفط في إنتاج منتجات يكون النفط أحد مداخلاتها وغيرها من الإجراءات التي تساعد في استغلال تراجع الأسعار محليا.
- ✓ ضرورة الاستفادة من الآثار الإيجابية والتي من أهمها زيادة الوعي الاجتماعي والتكافل بين طبقات المجتمع، كل هذا يساعد ويسهل على صناع السياسات من وضع استراتيجيات تنموية حقيقية، يساهم فيها الفرد من خلال روح المبادرة من ناحية وكذا تحمل بعض الإجراءات التي تكون تكلفتها عالية في كثير من الأحيان.
- ✓ ربما أسعار النفط ستشهد ارتفاعا في المستقبل، وعليه من الضروري الاستفادة واستغلال تلك الفوائض المالية المحققة من خلال إقامة مشاريع تنموية حقيقة بهدف التقليل من اعتماد على قطاع المحروقات وتوجه نحو تنويع اقتصادي، كما أنه من الضروري وضع

استراتيجيات بديلة صحية زمن الأزمات للحفاظ على أرواح الأفراد وتحسين مستويات المعيشية في كثير من تلك الدول النفطية.

- ✓ وضع مخططات اقتصادية وتخصيص ميزانية خاصة لمواجهة الأزمات فعلى مر العصور تعرضت البشرية للعديد من الأزمات (حروب، أوبئة) وأثرت جميعها على القطاع الاقتصادي.

أفاق الدراسة:

– تفتح الدراسة المجال لدراسات نذكر منها:

– تأثير فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية..

– الاقتصاد الجزائري بعد فيروس كورونا.

– التغيرات في الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1-الخطيب احمد شفيق معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية. مكتبة لبنان:بيروت.1990

2-ديبون مصطفى.ما هو البترول.الديوان الوطني لحقوق المؤلف.الجزائر.1980

ثانيا: أطروحات ومذكرات جامعية

3-بلعبدون عوار، آليات المحافظة على العمل في ظل جائحة كورونا ، مجلة قانون العمل والتشغيل ، المجلد 05، العدد01، الجزائر ،2020، ص 76.

4-بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002.

5- جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات، حالة الجزائر 2004.مذكرة ماجيستر غير منشورة تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007 .

6-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية. مذكرة ماجيستر غير منشورة.جامعة الشلف 2009.

7-طرشي فاتح وآخرون.تأثير جائحة كورونا على الطلب العالمي للنفط خلال فترة 2020/2019 .مذكرة ماستر.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة برج بوعريريج.2020.

8- المكر طار فائزة، التنبؤ بأسعار النفطية المرجعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر،2000.

ثالثا: مقالات المجالات

9-أحمد طلحة الوليد (2020) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية،صندوق النقد العربي.

10-محمد على هاشم .الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا،المجلة العربية للنشر العلمي، العدد19،2020.

11-بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، جامعة سطيف، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسير، المجلد20، العدد الخاص حول آثار الاقتصادية كورونا

12-البصام سهام حسين مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36.

13-التقرير الاستراتيجي 2002/2001.جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية/مركز البحوث الإفريقية 2019

14- الدوري محمد احمد. محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008

15-الوليد. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي.الإمارات العربية المتحدة .

16- بن موسى نبيل، تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفيد19 عن اقتصاديات العربية في الفترة 2020-2021

17- دباش سارة، تداعيات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وتونس، جامعة احمد بوقرة بومرداس ،(الجزائر).

18-روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد19، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد:3، 2021.

19-زاوي سليمان فرحات. تداعيات الأزمة الصحية على اقتصاديات النفطية العربية. دراسة في الواقع والحلول المقترحة. مجلة العلوم الاقتصادية مجلد01.العدد25. سنة 2022

20-زيادي وليد و بن جروة حكيم.تقييم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد،مجلة التمكين الاجتماعي.مجلد02/العدد02،الجزائر 2020.

-21 -الزيتوني الطاهر، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية لنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،2020.

22-طيب أسامة، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي –الآثار والإجراءات- جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر،مجلة الحوكمة:المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة،لجلد:04، العدد:01 (2020)

23-عوار بلعبدون.آليات المحافظة على العمل في ظل جائحة كورونا.مجلة قانون العمل والتشغيل .مجلد05.عدد01.الجزائر 2020

24-قعيد لطيفة.أوضاع سوق النفط في ظل جائحة كورونا المستجد،مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد،مجلد2،العدد2، 2020 .

25.كرامة مروة و آخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02/العدد:02(جوان 2020)

26-ليلى عشوب – صابرينة لطرش، تدعيات جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الاقتصادية-للفترة 2019-بداية 2022، جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي، الجزائر، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 54.

27-مجدوب. خيرة وعبد الحق وزياني.2020، تداعيات جائحة كوفيد19 على الاقتصاد العالمي -قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية- تأليف خالد علي العجيلي المحجوبي، محاضرات ومداخلات وأبحاث مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط ص115.مصراته، ليبيا، جامعة صبرا ته مركز البحوث والاستثمارات والتدريب بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الموارد البشرية.

28-ميلود بن خيرة، سعيد بن طيب: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة الاقتصاد، مجلد 02، عدد خاص، 2020.

29-معمر بونوار، التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02، العدد:02.

30- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات البترولية في الأسواق العالمية، مجلة أوابك، العدد 46 ة العالمية في ظل الجائحة فيروس كورونا المستجد covid19

31 -منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(ب)تقرير حول التطورات البترولي

32 -نعوش صباح. إلى أين أسعار النفط.مجلة أخبار النفط والصناعة"الإمارات العربية المتحدة"أكتوبر 2020.

33-نعيم بوعموشة، فيروس كورونا في الجزائر-دراسة تحليلية،جامعة محمد بن يحي جيجل، جزائر، مجلة التمكين الاجتماعي،المجلد02، العدد02.

34-نغوين رباح وهان. التعامل مع صدمة مزدوجة:جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

35-وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، أزمة فيروس كورونا كوفيد19 تدعيات الصحية والنفسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافة، مجلة تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد لمين دباغين، المجلد12، العدد01، سطيف 2012

36-وليد زيادي وحكيم بن جروة، تقيم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) ، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02، العدد 02، الجزائر ..

رابعا مقالات إلكترونية:

1 -عمار لشموت، "فيروس كورونا شلل اقتصادي واجتماعي في الجزائر"، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني: http://ultraalgera.ultrasqt.com.

2-حمزة كحال "اقتصاد الجزائر الهش مهدد بالشلل بسبب كورونا" ورقة بحثية منشورة الموقع الالكتروني: http//www.alaraby.co.uk

3-مرض فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(2020) منظمة الصحة العالمية، متاح على:

https:// www.who.int./ar/new-room/fact-sheets/detail/middle-east-respiratortory-syndrome -coronavirus.

4-يونس بورنان، "مخاطر تحاصر اقتصاد الجزائر" ورقة بحثية منشورة على موقع الالكتروني:

http// al –ail.com / article/ economy-of- Alegria-coran-oil-prices .

5 –موقع وزارة الصحة الجزائرية: **https.//formation sante.gov.dz**

بتاريخ:2023/06/01 على الساعة18.29

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Manila ;p(15/04/2023) covid 19economic impact could reach 8.8trillion globally –new adb reportconsulte le 15/04/2023sur website of asian development bank https//www.adbo.org/news/covid19-economic
2. Panorama, l'offre et la demande de pétrole, www2.ac-lyon.fr consulté le 27/04/2023 à 15h38, ifp-innovation énergie environnement, 2009
3. Patrick Artus, Antoine D'utume, Philippe Chalmin, Jean Marie Chevalier, les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, conseil d'analyse économique, direction de l'information
4. World economic forum. global economic prospect. slow growth and policy challenges avril2023.–

ملـخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على اقتصاديات الدول النفطية بصفة عامة ودراسة حالة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاديا نفطيا بالدرجة الأولى بصفة خاصة . وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتوضيح خطورة هذا الفيروس الذي ادخل العالم في أزمة اقتصادية صعب الخروج منها إذ أثر على الطلب العالمي للنفط وذلك بسبب الحجر الصحي وأدى تدهور أسعار النفط إلى تأثير على الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط ومن بينها الجزائر حيث أدخلت الاقتصاد في حالة الركود وتعطلت العديد من المشاريع وارتفعت نسبة البطالة التضخم إلى أعلى مستوياتها.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا المستجد. أسعار النفط. اقتصاد الدول النفطية. الجزائر

Abstract:

The an of this study is to clarify the reflections of koruna virus covide19 the economies of counties in general and study the situation of the Algerian economy in particular since it is considered an oil economy.

The study is based on the descriptive analytical approach. It explains the seriousness of this virus, which has entered the world in to an economic crisis that is difficult to get ant of, as it affected the global demand of oil.

Due to the quarantine, in addition, the deterioration of oil prices has affected countries whose economy depends an oil, in chiding Algeria, where the economy has entered a state of stagnation many projects have been disrupted and unemployment and inflation have risen to their lightest levels.

Keywords: the emerging corona virus**,** oil price**,** the economy of oil countries**,** Algeria**.**